E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/45/Add.1
12 December 1989
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السادسة والاربعون
البند ٢٣ من جدول الاعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

تقرير أعده الخبير السيد هيكتور غروس اسبييل عن غواتيمالا
وفقا للفقرة ٩ من قرار اللجنة ١٩٨٩/٧٤

تقديم المساعدة إلى حكومة غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٢	١
ثانيا - وزارة الداخلية والعدل	٣ - ٦٢	١
ثالثا - مكتب وكيل حقوق الإنسان	٦٣ - ٦٨	١٥
رابعا - وزارة التربية	٦٩ - ٨٠	٢١
خامسا - المجتمعات الاصلية	٨١ - ١٤٧	٢٤
سادسا - اللجنة الاستشارية المعنية بشؤون حقوق الانسان لدى مكتب الرئيس	١٤٨ - ١٤٩	٣٩

GE.89-14027 /٤٢٧١ب

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
سابعا - وزارة الخارجية	١٥٠ - ١٥١	٣٩
ثامنا - دورات تدريبية لحقوق الإنسان بموجب برنامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية	١٥٢ - ١٥٦	٤٠

أولا - مقدمة

١ - يرد في الفصل خامسا (الفقرة ٦٥) من التقرير (E/CN.4/1990/45) وصف للمساعدة المقدمة إلى حكومة غواتيمالا في ميدان حقوق الانسان وفقا لقراري لجنة حقوق الانسان ١٩٨٨/٥٠ و١٩٨٩/٧٤ .

٢ - والخبير ، إذ يلخص ، كاضافة لتقريره ، الخصائص الرئيسية للمساعدة التي منحها الامين العام للأمم المتحدة إلى حكومة غواتيمالا في عام ١٩٨٨ (الربع الثالث) وفي عام ١٩٨٩ ، يود الإشارة إلى أنه يشاطر ويؤيد استنتاجات وتوصيات المستشارين: السيد اليخاندرو غونشالث بوبليتي (الفصل ثانيا ألف) ، والسيد خوليو مايير (الفصل ثانيا باء) ، والسيد رفائيل غارسيا - أورمايشيا والآنسة بياتريث رويدا (الفصل ثالثا جيم) ، والسيد ماركو أنطونيو ساغستومي (الفصل رابعا) والسيد أوغوستو ويللمسن دياث (الفصل خامسا) .

ثانيا - وزارة الداخلية والعدل

ألف - التحقيق في حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

٣ - في الربع الاول من عام ١٩٨٩ ، أتيحت لفترة شهرين خدمات السيد أليخاندرو غونشالث بوبليتي ، رئيس القسم القانوني في أسقفية التضامن التابعة لرئاسة أسقفية سنتياغو ، شيلي ، وذلك لتقييم نوعية التحقيقات في حالات الاختفاء القسري أو اللاارادي واسداء المشورة الى حكومة غواتيمالا حول الموضوع . وأرسلت ملاحظات وتوصيات المستشار إلى السلطات الغواتيمالية . ويرد أدناه موجز لتقريره . ويوضح المستشار أنه لا يمكن تحليل حالات الاختفاء القسري في معزل عن مشكلة فعالية السياسات وطرائق منع الجريمة والتحقيق فيها والمعاقبة عليها . وإن مجرد قراءة التقارير الصحفية اليومية عن الجرائم تكشف عن زيادة ملحوظة في الجرائم وعدم كفاية المؤسسات المسؤولة عن منع الجريمة وعن تحديد الأطراف المذنبين وجلبهم أمام السلطات التي لها اختصاص محاكمتهم وفقا للقانون .

٤ - ويحدد المستشار في تحليله لفعالية منع الجريمة والتحقيق فيها بصورة عامة العوامل التالية بوصفها عوامل حاسمة: '١' عدم كفاية تدريب قوة الشرطة ؛ '٢' عدم كفاية العلاقات بين المحاكم وموظفي الشرطة ؛ '٣' انعدام تعاون عامة الناس في التحقيق في الجرائم ؛ و'٤' انعدام نشاط قسم النائب العام .

١ - عدم كفاية تدريب قوة الشرطة

٥ - يدرك أعضاء المجلس التنفيذي وموظفو مقر قيادة الشرطة الوطنية تمام الإدراك عدم كفاية التدريب الفني لدى قوة الشرطة والحاجة الماسة لتحسينه: واستهلوا اعادة تنظيم القوة بمجموعة من المبادرات الهادفة إلى تحسين المعايير الفنية والتقنية لعمل الشرطة وتدعيم آلية المراقبة بهدف ضمان سلوك مسؤول من قبل قوة الشرطة ووضعها في خدمة الديمقراطية كضمان لسلامة الشعب وحقوقه . وهذه الأهداف على ما يبدو لا يتقاسمها كبار قادة الشرطة الوطنية فحسب وانما أيضا جميع المسؤولين ممن سنحت للمستشار فرصة الالتقاء بهم أثناء مهمته (بصورة أساسية الموظفون الشبان الذين ينتمون لإدارات أو أقسام منشأة حديثا) .

٦ - ويقول المستشار إنه من الأهمية الحيوية أن تتواصل هذه المبادرة حتى وإن لم تتمخض عنها آثار مباشرة ، وإنه يجب توسيع نطاقها لتمتد إلى قطاعات أوسع من قوة الشرطة وأنه ينبغي إنفاذ شتى الخطط في أقرب وقت ممكن . وبالاضافة إلى ذلك ، وبالنظر إلى ضخامة مشكلة العنف والجريمة في غواتيمالا ، من المهم زيادة الموارد البشرية والمادية المتاحة لتخفيض الجريمة ومنعها .

٢ - عدم كفاية العلاقات بين المحاكم وموظفي الشرطة

٧ - يرى المستشار أن النتائج غير الحاسمة التي تتوصل اليها التحقيقات التي يجريها موظفو الشرطة في الجرائم الجنائية تعود الى أن التحقيقات ، التي يباشر بها من جراء تقديم شكوى ترفع نتائجها في تقرير إلى المحكمة المختصة ، ليست كاملة بالقدر الذي يطلبه القضاة وتعوزها البينة الكافية لتكون أساساً لاجراء تحقيق قضائي فعال .

٨ - ان عدم كفاية التحقيق القضائي يعني أن عددا كبيرا من الحالات الجنائية تظل "في انتظار التحقيق" . وإن محاكم قضاة الاستنطاق في العاصمة غارقون في أكوام من الملفات في هذه المرحلة وليست لديهم الاستطاعة الكافية لإعادة تنشيطها بإصدار أوامر بإجراء تحقيقات جديدة . وبصرف النظر عن حالات خطيرة جدا أثارت ردود فعل عامة ، فإن هذا يعادل عمليا تجميد التحقيق .

٩ - وينشأ نوع من الحلقة المفرغة بهذه الطريقة: يشعر موظفو الشرطة بإحباط لأن القضاة يفرجون عن الأفراد الذين يجلبونهم إلى المحاكم بتهمة ارتكاب جريمة في حين يشعر القضاة أنهم لا يحصلون على التعاون الفني الكفء الذي ينبغي للشرطة تقديمه لهم للقيام بنجاح في التحقيقات التي تقع مسؤوليتها على عاتقهم .

١٠ - ان هذا العيب مرتبط بلا شك بعدم كفاية التدريب الفني والتقني لموظف الشرطة العادي ولكنه أيضا مرتبط بالعيوب في أساليب عمل المحاكم والشرطة على السواء ، وهي أساليب ينبغي أن تساعد على معالجة العجز في الاتصال وفرض تعاون سلس وفعال .

١١ - ان سلطات وزارة العدل والشرطة على السواء مدركة لهذه العيوب . وفي الوقت الحاضر ، ومن خلال المساعدة التقنية التي يقدمها مركز العدالة الجنائية في كلية الحقوق في جامعة هارفارد ، يجري تنفيذ "خطة تجريبية" في ثلاث محاكم في مدينة غواتيمالا ، بمشاركة موظفي الشرطة الملائمين ، بهدف تحسين تنسيق عمل موظفي المحكمة وعمل موظفي الشرطة وجعل أداء كل من الجانبين أقرب ما يكون إلى الكمال ، وذلك في سبيل التوصل إلى تحسين اقامة العدل .

٣ - انعدام تعاون عامة الناس في التحقيق في الجرائم

١٢ - إن انعدام تعاون الأفراد العاديين ، سواء كانوا شهودا أو ضحايا فعليين ، وأقربائهم المباشرين وغيرهم من الأشخاص المعنيين بالتحقيق في الجرائم إنما هو عيب لا يشكو منه القضاة وموظفو الشرطة فحسب ، وإنما أيضا المحامون والأشخاص الذين لا علاقة لهم بالعمل القانوني أو القضائي .

١٣ - قدمت أسباب شتى لعدم استعداد الأفراد العاديين للتدخل: فمن ناحية ، ثمة خشية من أن تقوم العناصر الجنائية بعمليات انتقامية محتملة ناجمة عن شعور الأفراد بأن لا حول لهم ولا قوة أمام الجريمة الواسعة الانتشار جدا ، ومن ناحية أخرى يوجد عدم ثقة في الشرطة وكذلك في نجاعة النظام القضائي .

١٤ - وثمة ضرورة ملحة على ما يبدو للقيام بتخطيط وإنفاذ حملات توعية متواصلة لتعريف عامة الناس بالمبادرات والأعمال التي تقوم بها المنظمات المختصة لمنع الجرائم الجنائية والتحقيق فيها ولمحاولة تشقيف عامة الناس من حيث واجبها المدني في المساعدة على استئصال الجريمة .

١٥ - ومع ذلك ، فيما يخص الأقسام المسؤولة قانونيا عن سلامة الناس ومنع الجريمة والمعاقبة عليها ، لا يمكن لحملة توعية أن تكون فعالة إلا إذا ترافقت بنتائج فعالة . وفيما يخص الشرطة الوطنية ، على نحو خاص ، ينبغي لحملة كهذه تفسير مهمتها المتمثلة في ضمان سلامة عامة الناس من خلال منع الجريمة وقمعها في اطار القانون . ويعلق المستشار قائلا إنه رغم انه يمكن تبرير نظام حماية المواطنين بوصفه تدبيرا مؤقتا في ضوء العيوب الحالية ، ينبغي أن يكون منع الجريمة وقمعها حكرا على تنظيم مهني من الشرطة .

٤ - انعدام نشاط قسم النائب العام

١٦ - ينص قانون الاجراءات الجنائية الفواتيمالية على أن مسؤولية استهلال الاجراءات الجنائية تقع بصورة رئيسية على عاتق قسم النائب العام . وينبغي اشراكه في جميع مراحل المحاكمة العلنية ، والتي يجب ابلاغه بها منذ البداية ، وهو مسؤول عن تقدم سير التحقيق ، وإنفاذ القرارات القضائية ، وعموما التأكد من اقامة العدل فورا وعلى نحو صحيح . والقسم مخول بالاتصال بالسلطات المعنية ، حتى قبل بدء المحاكمة ، للتأكد من صحة اجراء التحريات والتحقيقات .

١٧ - ورغم ذلك ، لا يفعل قسم النائب العام الشيء الكثير في مراحل التحقيق في القضية ، ويقتصر تدخله على الاستئناف ضد الأحكام التي تصدرها محكمة البداية عندما يعتبر هذا ملائما . ويذكّر المستشار بأن لا بد للتحقيق في الجرائم والمعاقبة القانونية عليها من مراعاة مصالح المجتمع ، وأن قسم النائب العام أنشيء على وجه التحديد لتمثيل هذه المصالح .

١٨ - وتنطبق أيضا جميع التعليقات التي قدمت بشأن ما يكتنف التحقيقات الجنائية من أوجه نقص وعدم كفاية عموما ، وتنطبق بقدر أكبر على تحقيقات الشرطة والتحريات القضائية في حالات الاختفاء القسري وحالات الاعدام خارج اطار القانون .

١٩ - والمستشار ، أثناء قيامه بمهمته ، عمل بوصفه مستشارا لفرع الأشخاص المفقودين التابع للشرطة الوطنية ، وللجنة الاستشارية المعنية بمسائل حقوق الإنسان الملحقة بمكتب رئيس الجمهورية وقسم الشؤون الخاصة في وزارة الخارجية .

٢٠ - واستنادا إلى فحص الملفات ، وإلى المحادثات مع الموظفين والآراء التي وردت من مصادر أخرى ، قدم المستشار بعض التعليقات بشأن عمل فرع الأشخاص المفقودين التابع للشرطة الوطنية . وهذه التعليقات هي التالية:

(أ) ورد بالفعل إلى فرع الأشخاص المفقودين عدد كبير من التقارير عن "الأشخاص المختفين" . وأجرى موظفو الفرع تحقيقا مباشرا في التقارير المتعلقة بمدينة غواتيمالا ، وهي تمثل نسبة كبيرة من المجموع ، وذلك في عمل ميداني منتج ؛

(ب) تحقق قوة الشرطة المحلية في القضايا التي تحدث في المحافظات ؛ ولا يدير الفرع هذه التحقيقات ولا يوجهها ولا يجري تقييما نوعيا لها من وجهة نظر عمل الشرطة العلمي ؛

(ج) إن العمل الذي يقوم به الفرع ضروري ومفيد من الناحية الاجتماعية ، إذ يلبي مطالب ذوي الأشخاص المفقودين ، وهي المطالب التي ينبغي للشرطة التقيد بها على نحو فعال ؛

(د) لا تنشأ معظم القضايا التي يتم التحقيق فيها عن حالات الاختفاء القسري أو اللاإرادي ؛ وحسبما تؤكده الاحصاءات التي أعدها الفرع نفسه حول أسباب الاختفاء ، فإن أعلى الأرقام (أكثر من ٧٠ بالمائة) تتعلق بالمشاكل العائلية وبالهجرة ؛

(هـ) يبدو أن غرض عمل الفرع ينحصر في اثبات ما حدث للأشخاص المفقودين وليس التحقيق في أي جرائم جنائية قد أدت إلى الاختفاء ؛ وعليه ، عندما تتضح وفاة شخص مفقود ، تدوّن الواقعة ، وفيما يتعلق بالفرع على أقل تقدير ، يوقف التحقيق وتغلق القضية ؛

(و) ان اضفاء الصبغة المركزية على التحقيقات في حالات الاختفاء ، والذي أبلغ المستشار بأنها مهمة تقع على عاتق الفرع ، لا يتم إلا فيما يخص الحالات في العاصمة . وفيما يخص بقية البلد ، لا تضفى الصبغة المركزية الا على المعلومات فقط .

٣١ - ومع ذلك ، لا تزال تحدث في غواتيمالا حالات اختفاء قسري وحالات اعدام خارج نطاق القانون . وبالرغم من أن قضايا الجرائم السياسية على ما يبدو يتم الخلط بينها وبين أعمال العنف والجرائم العادية ، لم يصادف المستشار أي شخص ينفي حدوثها . وعلى نقيض ذلك ، يوجد توافق عام جدا للآراء في المجتمع باستمرار وقوع الجرائم ذات الباعث السياسي لا تزال تحدث .

٣٢ - اذا أريد التحقيق في الجريمة السياسية تحقيقا فعالا ، لا يمكن النظر إليها بوصفها نتيجة أفعال منعزلة . وعلى نقيض ذلك ، توضح التجربة أنها ليست من عمل المجرمين الذين يتصرفون بمفردهم ؛ بل تقف وراءهم في تخطيط وانتقاء الضحايا ، وحتى في اختيار أساليب التنفيذ ، منظمات وجمعيات غير قانونية . ونتيجة لذلك ، لا يكفي لوقف هذه الأنشطة اكتشاف ومعاقبة المنفذين الفعليين ؛ بل من الضروري الكشف عن هوية هذه المنظمات وملاحقة العقول الموجهة لها واولئك الذين يساعدون من خلال الاسهام بالموارد المادية والمعلومات ، وذلك لوضع حد نهائي لأنشطتها الاجرامية . ومن وجهة النظر هذه ، من الواضح أن التحقيقات في الجرائم السياسية تؤدي إلى تغذية استرجاعية متبادلة وليس من المحتمل أن تكون التحقيقات فعالة إلا إذا تركزت في وحدة تحقيق وحيدة دون سواها .

٣٣ - ويقول المستشار إن وحدة تحقيق مركزية من هذا القبيل ينبغي ، على سبيل الأولوية العاجلة ، تضمينها في الشرطة الوطنية ، وتزويدها بما يتوافر من أكثر الموظفين خبرة وأفضلهم تدريبا ، وبما يلزم من الموارد المادية . وينبغي أن تكون مسؤولة عن التحقيق في حالات الاختفاء القسري وحالات الاعدام خارج القانون وغيرها من أشكال الجريمة السياسية ، مثل التهديدات وحالات الاختطاف القصيرة الأجل وحالات التخويف .

٣٤ - وفيما يخص عمل اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل حقوق الإنسان والملحقة بمكتب رئيس الجمهورية ، أبدى المستشار التعليقات التالية:

(أ) ان أعمال التحقيق التي تقوم بها اللجنة لا تستهدف سوى تحديد مصير الشخص المختفي . وعندما تثبت ، على سبيل المثال ، وفاة الشخص المفقود ، لا تبذل أية محاولة للتحقيق في سبب وفاته ؛

وعندما بيّن المستشار للمحققين ، في حالة وردت في اليوم السابق وكان التحقيق فيها على وشك أن يبدأ ، انه بالاضافة إلى الشخص المفقود اختطف أربعة اشخاص آخرين في العملية نفسها وعثر على جثثهم لاحقا ، أبلغه المحققون بأنهم غير مهتمين سوى بتحديد مصير الشخص الذي لا يزال مفقودا بينما ستحال قضية الأشخاص الأربعة الآخرين إلى فرع القتل الجنائي التابع للشرطة الوطنية للتحقيق فيها . وأخبر المستشار المحققين أنه لا يعتقد بوجود أي مبرر لفصل التحقيقات المنبثقة عن فعل اجرامي وحيد . وتلقى ردا مماثلا عندما أسدى مشورة بشأن قضية أخرى قتل فيها أربعة أشخاص ؛ وقيل له إنها قضية مغلقة لأنها تقع خارج نطاق اختصاص اللجنة ؛

(ب) تتمثل احدى الخطوات الاساسية في جميع القضايا في استشارة الشرطة الوطنية حين يكون للشخص الذي أبلغ عن اختفائه سجل جنائي .وإذا أوضح التقرير أن الشخص المفقود كان يعمل لدى أحد الأفراد أو احدى الشركات ، يتم الاستفسار من مؤسسة الضمان الاجتماعي في غواتيمالا عما إذا قدم الشخص المفقود مساهمات بالفعل من خلال رب العمل المذكور . وتعلّق التحقيقات ريثما ترد الأجوبة ؛

(ج) لم تعالج قضايا مختلفة جرت مناقشتها ، رغم أنها كانت قد وردت منذ عدة أشهر خلت ، إما بسبب انعدام الوقت أو بسبب عدم وصول المحققين إلى المحافظة التي حدث فيها الفعل (آلتا فيراباث) ؛

(د) ولدى مقارنة التاريخ الذي تم فيه إبلاغ الحالات إلى الحكومة بالتاريخ الذي وردت فيه الوثائق إلى اللجنة ، لوحظ انقضاء فترات طويلة ، تصل أحيانا إلى أشهر بكاملها .

٣٥ - إن ما قام به المستشار من تمحيص لعمل اللجنة لم يتح له تقديم أية توصية عملية . وكل ما استطاع عمله هو ابداء آرائه . ولا يعتقد أن انجازات اللجنة وثيقة الصلة جدا ، لا سيما في ضوء المركز التسلسلي والأغراض التي حددها للجنة الأمر الحكومي الذي أنشئت بمقتضاه . وأن مساهمتها في توضيح حالات الاختفاء القسري لا تكاد تذكر ؛ ولم تفعل شيئا بشأن الحالات التي حدثت قبل أن تتولى الحكومة الحالية السلطة . وأن هذا التقييد المنكر للذات لاختصاصها ليقتصر فحسب على تحديد مصير الأشخاص المفقودين ليس له ما يبرره على ما يبدو .

٣٦ - وبدلا من الاحتفاظ بمؤسستين ذاتي موارد محدودة ونتائج غير كافية لهذه التحقيقات - اللجنة وفرع الأشخاص المفقودين التابع للشرطة الوطنية - يبدو من المفضل تركيز الموارد في وحدة للتحقيق في الجرائم السياسية .

باء - إسداء المشورة لموظفي الشرطة وموظفي السلطة القضائية وتدريبهم

٣٧ - في الفترة من ١٨ تشرين الأول/اكتوبر إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أتيحت للسلطات الغواتيمالية خدمات استشارية قدمها السيد خوليو مايير ، استاذ القانون الجنائي وقانون المحاكمات في جامعة بوينس آيرس ، الأرجنتين ، وذلك لإسداء المشورة لموظفي المؤسسات الإدارية أو القضائية التي تضطلع بإدارة القانون الجنائي وتدريبهم ، ولا سيما موظفو وزارة الداخلية . واشتملت مهمته على عقد دورات لشتى قوات الشرطة العاملة في البلد (باستثناء ملحوظ لما يسمى "الشرطة العسكرية المتنقلة" ، وهي قوة عسكرية خاضعة لوزارة الدفاع) والتحدث إلى سلطاتها ، وعقد دورات لموظفي قسم النائب العام وللقضاة ؛ وإجراء مقابلات مع الموظفين الأقدم العاملين في وزارة العدل والمحاضرة فيهم والمساعدة في الدورة التدريبية الوطنية الثانية لحقوق الإنسان . كما زار المستشار شتى مؤسسات السجون . ويرد أدناه بعض الاستنتاجات المستخلصة من تقرير المستشار بشأن إقامة العدل في غواتيمالا والتوصيات التي قدمها بهدف إدخال تحسينات عليها .

٣٨ - في الإجراء المتبع حاليا في غواتيمالا ، فإن السجلات (الوثائق المكتوبة) هي وحدها التي تحظى بأية أهمية ، لأنه بصرف النظر عن المعلومات المباشرة التي تتيحها البنود البرهانية ، يتألف الإجراء من تحقيق كتابي ليست للأطراف المعنية في القضية (المتهم أو الضحية) أية علاقة به . وباستثناءات نادرة ، لا تحضر هذه الأطراف الاجراءات المؤدية إلى الحكم النهائي (الإدانة أو التبرئة) ولكن يمثلها في أفضل الأحوال محام لا يهتم إلا بالدفاع عن مصالحها . ويصدر القاضي الحكم استنادا إلى الوثائق المكتوبة ، التي يوكل أمر إعدادها عادة لموظفين مبتدئين . والقاضي الذي ينطق بالحكم ليس هو الذي يكون قد استمع إلى البينة ، وان الحوار - إذا جاز استعمال المصطلح لهذا التحقيق - ليس علنيا بالمعنى الذي يمكّن أفراد عامة الناس أو حتى الأطراف المعنية ، بما فيها الصحافة ، من حضوره ومتابعته . وأساس كل شيء هو الإضبارة ، أي الملف الذي يتضمن الوثائق التي يعدها موظفو السلطة القضائية المبتدئون .

٣٩ - إنه نظام قضائي يتميز بشاقولية بالغة ، ويشمل آلية للرقابة الداخلية تعمل مستقلة عن إرادة أولئك الأشخاص المشتركين في الإجراءات ، والتي يعتبر فيها إسناد الوظائف إلى الموظفين المبتدئين طريقة لتخفيف عبء العمل المرهق للغاية ، والذي لا يتناسب كليا مع الموارد البشرية المتوافرة .

٣٠ - وبالنظر إلى أن قسم النائب العام يلعب دورا شكليا بحتا في الإجراءات ، يتعين على القضاة أن يتولوا في الوقت ذاته وظيفتي المستنطق (المدعي) والحاكم ، وذلك من الناحيتين القانونية والعملية على السواء .

٣١ - وغني عن البيان أن هذه الإجراءات وهذا التنظيم غير ملائمة لدولة تخضع لحكم القانون كما أنها لا تتماشى مع شتى اتفاقيات حقوق الإنسان التي تنص على إجراء محاكمة علنية ، يحضرها المتهم في جميع المراحل وتتاح له فيها إمكانية الدفاع عن نفسه فضلا عن الحصول على المساعدة القانونية من أحد محامي الدفاع . وفي واقع الأمر ، إنه تحقيق استنطاقي ، يقوم على أساس القانون الاستعماري الموروث عن اسبانيا ، بصرف النظر عن بعض التغيرات الطفيفة غير المنهجية التي أدخلت على الإجراء لجعله متماشيا مع ضمانات معينة لسلامة الفرد (مثلا حظر التعذيب أو الإكراه للحصول على المعلومات) .

٣٢ - في النظام المطبق في غواتيمالا ، فإن القاضي المستجوب هو مزيج من المستنطق والقاضي: فمن ناحية يحاول التيقن من الحقيقة ويكون من ناحية أخرى الضامن القانوني لحقوق المواطن . وبصرف النظر تماما عن الخلط بين وظائف الإدانة والمحاكمة ، أو لربما بسبب هذا الخلط ، يجوز الاستنتاج بسهولة أنه ليس فعالا في أي من هاتين المهمتين .

٣٣ - وعلى نحو خاص ، فإن آلية العدالة غير مرنة في عملها ولا تسمح ، لأغراض التحقيق الأولي ، بأي تكيف مع القضية الفردية . وإن قاضي التحقيق وموارده المادية هي نفسها تماما ، سواء كان الأمر يتعلق بتوضيح فعل بسيط يعزى إلى مرتكب وحيد (المتهم) أو يتعلق بتوضيح المناورات الجنائية المعقدة ، ليس فقط فيما يخص محتوياتها أو المحتويات المجردة للجرم ، وإنما أيضا فيما يخص عدد المتهمين أو الأفعال التي تنطوي عليها القضية (عدة متهمين وأنشطة متعددة) . ويمكن الإدراك بسهولة أن الآلية تنهار في القضايا المعقدة .

٣٤ - ويمكن أن يتغير كل شيء فيما لو اضطلع قسم النائب العام بوظيفته الفعلية ، ألا وهي المقاضاة ، بما فيها إجراء تحقيق أولي بمساعدة الشرطة للعثور على الجاني لتقديمه للمحكمة . وفي هذا النظام ، يهتم القضاة فحسب بعمل المقاضاة ، بما في ذلك التوصل إلى قرار ، من خلال السؤال والجواب ، بشأن جوانب التحقيق التي تنطوي على حقوق الإنسان المكفولة: مثلا الحرمان من الحرية أثناء الإجراءات ، أو تفتيش المنازل أو فتح المراسلات أو التنصت على الاتصالات ، وما الى ذلك ، والسماح أو عدم السماح لقسم النائب العام أو الشرطة بالعمل في المنطقة التي تشملها الضمانة موضع البحث ، وفقا للقضية . وبهذه الطريقة ، فإنهم سيضطلعون على نحو أنجع بوظيفتهم الأساسية التي تتمثل في حماية حقوق الفرد ، حالما يعفون من المسؤولية عن كفاءة التحقيق في القضية .

٣٥ - وعليه ، من الواضح أنه مهما كانت العيوب في المجالات الأخرى (قوة الشرطة مثلا) ومهما أمكن حلها بفعالية ، لن يكون لمثل هذا الحل تأثير حقيقي إلى أن يتم تعديل النظام القضائي .

٣٦ - ومن الواضح أيضا أنه رغم أن القضاة وموظفي السلطة القضائية غير مسؤولين بصورة مباشرة وشخصية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في تطبيق القانون الجنائي ، فإن النظام المستخدم في تسوية مثل هذه المنازعات الاجتماعية يؤدي الى أوجه العجز هذه في مراعاة الحقوق الأساسية للإنسان .

٣٧ - وكثيرا ما يقول موظفو الشرطة ، مثلا ، أن القضاة لا يصدرون قرارات فورية بشأن طلباتهم للحصول على أوامر تفتيش تتطلب في الواقع بعض الشكليات المبالغ فيها . ويزعمون أيضا أن القضاة يبلغونهم أو يوعزون إليهم بمقاضاة شخص موقوف يحال لاتخاذ قرار قضائي بشأن استمرار احتجازه ، وبالنظر إلى وظيفة الشرطة وغاياتها (لمعرفة الحقيقة) ، فإن هذا يشجعها على استخدام طرائق بديلة لذلك ، وهي طرائق تتعارض دائما مع حقوق الإنسان .

٣٨ - وفي هذا السياق ، من المهم تأمين تحول جذري في قسم النائب العام الذي يضطلع الآن بسلسلة من المهام التي لا صلة لها بمهمته الرئيسية ، ألا وهي المقاضاة . وسواء استبقيت هذه الوظائف الأخرى أم لا (تمثيل الدولة في قضايا ذات أنواع أخرى ، ومراقبة قانونية الإدارة ، والعمل بصفة مستشار قانوني لدى السلطة التنفيذية (السلطة التنفيذية أو الإدارية)) ، يلزم إجراء تغيير جذري في وظيفته الأساسية ، ألا وهي المقاضاة الجنائية .

٣٩ - وفي سياق الشرطة (بصرف النظر عن الشرطة العسكرية التي لا يشملها تقرير المستشار) ، بذلت الحكومة جهودا أكبر لتكييف عملياتها مع حكم القانون واحترام حقوق الإنسان . وفي هذا الصدد ، يمثل انشاء مكتب المسؤولية الفنية جهدا جادا بهدف تحقيق الرصد الذاتي وتطهير العضوية الداخلية للشرطة الوطنية . ولدى المكتب فرع يهتم بالأشخاص المفقودين وهو مجهز حاليا بالمرافق التقنية ، أي مصرف بيانات مجهزة على الحاسب . ولوحظ أنه يوجد في فرع القاصرين بعض الموظفين المدربين تقنيا - وإن كانوا قليلي العدد - وأن حقوق الطفل والقواعد المتعلقة بمقاضاة القاصرين معروفة . والأكثر من ذلك ، أعيد للتو فتح مدرسة الشرطة . وتدرّب هذه المدرسة مجندي الشرطة الأغرار ويؤمل أن تحسّن تدريب الموظفين الموجودين في الخدمة بالفعل . وتزامن إعادة فتحها مع محاضرات المستشار ويمكن أن تمثل حدثا ميمونا في تعزيز ونشر حقوق الإنسان . وتتضمن خطة الدراسات التي تعتزم المدرسة تطبيقها وحدة تعنى بنشر حقوق الإنسان التي ستدرس بتعاون وثيق مع مكتب وكيل حقوق الإنسان . ويتدرب أفراد الشرطة الريفية في مدرسة خاصة ويدرّسون مادة حقوق الإنسان .

٤٠ - وبالرغم من ذلك ، ثمة أوجه نقص معروفة جيدا بالفعل لدى كبار موظفي الشرطة . ويتمثل العيب الرئيسي في انخفاض مستوى التثقيف المدني لموظفي الشرطة ، وهي مشكلة من العسير حلها لأنها بدورها ناجمة عن إحدى المشاكل الأساسية التي تعاني منها غواتيمالا: الأمية وانخفاض مستوى التعليم . وإن زهاء ٨٥ بالمائة من موظفي الشرطة الوطنية غير حائزين على أكثر من التعليم الابتدائي . ولا تزال معرفة حقوق الإنسان ضئيلة ، من جراء العيب المذكور في المقام الأول ، وبالتالي ينبغي تجديد الجهود في هذا المجال .

٤١ - ويلي ذلك من حيث الأهمية عيب شائع لدى كافة قوات الشرطة: نزعة صوب إضفاء الصبغة البيروقراطية . ووفقا للمعلومات الواردة ، فإن أكثر من ٣٠ بالمائة من موظفي الشرطة الوطنية يؤدون اعمالاً إدارية وغير تشغيلية محضة ، وأحيانا تقفز هذه النسبة لتتجاوز ٥٠ في المائة .

٤٢ - الفساد مشكلة هامة أيضا معروفة لدى سلطات الشرطة وتبذل محاولات لمعالجتها . وهناك عدد من الأسباب لهذا الفساد ، أهمها انخفاض الأجور ومستوى التعليم المحدود .

٤٣ - في غواتيمالا ، كما في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية ، فإن الدرجة المحدودة من التنمية لا تصل الا الى واحدة من مدنها فقط ، عاصمة الجمهورية ، أو الى حد ما الى مدينة هامة أخرى ، في حين تعاني بقية البلاد من التخلف الداخلي . وتجدر الملاحظة أن الشرطة الوطنية - وقوامها ٢٠٠٠ ١ ألف رجل تقريبا - تخصص زهاء ٥٠ بالمائة من رجالها لحماية مدينة غواتيمالا . ومع ذلك ، هذا عيب موجود في مجالات أخرى أيضا ، على سبيل المثال في السلطة القضائية على ما يبدو . وفيما يخص حفظ الأمن ، من الجدير بالذكر أن الشرطة الريفية تغطي أحيانا مناطق لا تغطيها الشرطة الوطنية .

٤٤ - توجد منافسة معينة بين الشرطة الوطنية والشرطة الريفية ، إذ لا يوجد تقسيم واضح لمناطق الاختصاص بين التنظيمين ، وقد أدى هذا في الماضي إلى مجابهة .

٤٥ - وفيما يخص السجن والاعتقال السابق للمحاكمة - نظام السجون - تجدر الإشارة إلى أنه رغم أن معاملة السجناء لا تنسجم مع جميع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ، فإن الحالة لم تصل الى حد الفوضى ، كما هي في بعض بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى ، ووفقا لتجربة المستشار ، تحظى هذه القواعد في نواح عديدة باحترام يزيد عما هو عليه في بلدان أخرى في المنطقة .

٤٦ - وينبغي التوضيح أن مؤسسات الحبس (مراكز العقوبات) ليست كلها تابعة لنظام السجون أو إدارته . فهناك سجون في المحافظات تديرها الشرطة ، حيث نفوذ نظام السجون ضئيل: ويقوم موظف ما ، يدعى "مأمور التسجيل" بتدوين البيانات الأساسية المتعلقة بالسجين (هويته وتاريخ دخوله وتاريخ خروجه) ، وذلك لأغراض إحصائية . ويمكن شرح هذه الحالة فقط لأسباب تاريخية (كانت الشرطة مسؤولة سابقا عن تنفيذ الأحكام في المسائل الجنائية) ، إذ أن كلا من نظام السجون والشرطة الوطنية يخضع لوزارة الداخلية . وإنني لا أعرف مراكز العقوبات التي تديرها الشرطة ، وبالتالي لا يغطي التقرير إلا نظام السجون .

٤٧ - وجدير بالذكر أيضا أن السلطة القضائية تشرف بشكل صحيح تماما على تنفيذ الأحكام بالسجن فيما يخص بدايتها ونهايتها واخلاء السبيل المشروط . ومن المحتمل زيادة هذا الإشراف ، مما يخدم مصالح "إضفاء الصبغة القضائية" النسبية على إنفاذ الأحكام الجزائية ، ولكنه موجود بالفعل بشكل بدائي .

٤٨ - وبالرغم مما قيل أعلاه ، لا تزال هناك بعض انتهاكات للقواعد الدنيا القياسية لمعاملة السجناء . والانتهاكات الرئيسية هي:

(أ) إن السجناء غير المحاكمين لا يفصلون بانتظام عن السجناء المدانين (القاعدة رقم ٨ (ب)) ، رغم ما يبذل من جهود للتقيد بهذه القاعدة . ويجري بناء سجن للأشخاص غير المحاكمين يعرف باسم "الإعادة الدستورية" (وهو شبه منجز) مما سيجعل من الممكن مراعاة هذه القاعدة على نحو صحيح ، وهي قاعدة واردة أيضا في الدستور الفواتيمالي (المادة ١٠) ؛

(ب) إن إقامة السجناء لا تلبي دائما (مزرعة بافون الجزائية) شروط القاعدة رقم ٩ ، وخصوصا شروط الفقرة (١) . ومع ذلك ، تخفف من هذا الانتهاك المرافق الترفيهية الموجودة وحرية السجناء في استعمالها حسب رغبتهم أثناء ساعات عديدة من النهار ؛

(ج) هناك إهمال للمنشآت في مزرعة بافون الجزائية ويعود هذا في جزء منه إلى انعدام الوسائل ، وفي جزء آخر إلى سلوك السجناء أنفسهم ، الذين لا يعنون بالمنشآت .

٤٩ - وتسعى الحكومة إلى تحسين الحالة . وإضافة إلى إنشاء سجن المحتجزين بلا محاكمة الذي سبق ذكره ، والذي سيجعل من الممكن فصلهم عن السجناء المحكومين ، استكملت مزرعة بافون الجزائية مطابخ وغرف طعام جديدة تكاد ترقى إلى شروط النظافة والصحة . وخفض عدد السجناء بحيث أصبح يتلاءم تقريبا مع إمكانية الاستيعاب القصوى لنظام السجن ، بينما كان عدد السجناء في الماضي يبلغ أحيانا أربعة أضعاف طاقة استيعابه .

٥٠ - يستحق نظام العمل فقرة مستقلة . ولا يعمل السجناء إلا بمبادرتهم الذاتية ، إذ أن مؤسسة السجن لا تقدم الآلات أو المواد لصناعة السلع بالرغم من أنها تتسامح وتسمح بالمبادرة الخاصة . ويسوّق المنتج بالطريقة نفسها . ومع أن المستشار لم يتمكن من التحقيق في الحالة الفعلية بسبب انعدام الوقت ، فإن هذا يفترض مسبقا وجود "رأسماليين" يمولون العمل والانتاج ووجود عمال ينتجون السلع لقاء أجور ، بالرغم من امكانية تصور وجود مشاريع فردية أيضاً . كما يفترض مسبقا وجود أوجه تقصير في التسويق على شكل وسطاء مستقلين يدفعون أسعاراً منخفضة . وعلى أية حال ، فإن الجزء العامل من نزلاء السجن منخفض بالمقارنة بالجزء العاطل ، وفي هذا المجال أيضا لا يجري تمييز بين السجناء غير المحاكمين والسجناء المحكومين .

٥١ - وهناك أيضا بعض المؤسسات النموذجية مثل مركز تدريب الإناث ، ولكن يجب الإقرار بأن النساء لا تطرح مشاكل كبيرة . ويصل عدد السجينات المحكومات المقيمات هناك الى ٥٠ فقط (إبان الزيارة) ، وهو عدد مثالي لسجن .

٥٢ - ووفقا للإحصاءات العامة ، التي قدمتها إدارة نظام السجون والتي قدمها في حالة مزرعة بافون الجزائية مدير المؤسسة ، فإن ٧٠ بالمائة من السجناء هم من السجناء غير المحاكمين (محتجزين قبل المحاكمة) في حين أن ٣٠ بالمائة فقط هم من السجناء المحكومين . وهذه النسبة دلالة أخرى على عدم التقيد بالقواعد الصريحة لاتفاقيات حقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة ٩ ، الفقرة ٣) .

٥٣ - وأكثر من ذلك ، تصدر أوامر بالحبس رهن المحاكمة في حالات الجرائم التي لا يعاقب عليها إلا بفرض غرامات ، وهو قرار ينتهك مبدأ التناسب وذلك بإيقاع معاناة أكبر أثناء المحاكمة - وبالفعل معاناة أكبر على نحو مفرط - مما ينص عليه القانون كعقوبة لشخص مدان .

٥٤ - ومع ذلك ، لا تشكل أي من هذه الحالات انتقادا لمصلحة السجون التي لا تفعل في هذا الصدد سوى تنفيذ القرارات التي تصدرها المحاكم ، وانما تؤكد انهيار إقامة العدل في المسائل الجنائية وما تلحقه من ضرر بالتطبيق العملي لحقوق الإنسان .

٥٥ - يوصي المستشار بإسداء المشورة وتقديم المساعدة لتحقيق تحول جذري في نظام إقامة العدل في المسائل الجنائية ، ولا سيما تحقيقا لما يلي:

(أ) الأخذ بالمحاكمات العلنية في المسائل الجنائية ، وهي السبيل الوحيد لتعزيز حكم القانون في إقامة العدل ، وذلك بهدف إضفاء الشفافية على الإجراءات التنفيذية المؤدية إلى القرارات القضائية وعلى القرارات القضائية نفسها ؛

(ب) تعديل نظام التحقيق الأولي في القضايا الجنائية ، وذلك بإعطاء الدور الرائد لقسم النائب العام (الجهاز الطبيعي لنيابة الدولة رغم أنه يجب تغييره هيكليا للاضطلاع بهذه المهمة على نحو فعال) بوصفه مدير التحقيق وللشرطة بوصفها معاونه المباشر (تنسيق وظائف المهنتين) . وهذه هي الطريقة الوحيدة لترشيد الموارد البشرية والمادية القائمة وتكييفها وفق الدعوى الجاري معالجتها وبالتالي إتاحة فاعلية معينة في اقامة الدعوى دون الإضرار بحقوق المتهم ؛

(ج) الاحتفاظ للقضاة بالحق في البت ، أثناء التحقيق الأولي أيضا (من خلال السؤال والجواب) ، فيما إذا يمس إجراء تحقيقي تجريه الشرطة والنائب العام أيا من حقوق الإنسان المكفولة للمتهم ، وهي السبيل الوحيدة التي تمكن القضاة من التهرب من الاشتراك في نجاح التحقيق واقامة الدعوى وبالتالي من أن يكونوا حماة فاعلين لحقوق المواطنين ؛ و

(د) إيجاد نظام لانتقاء القضايا يتيح تخفيف عبء العمل المفرط للسلطة القضائية في المسائل الجنائية من خلال أساليب عقلانية ذات حلول متفق عليها (تحويل) وبالتالي النظر بفاعلية في الدعاوى الهامة التي تدخل النظام ، وفقا للموارد البشرية والمادية المتاحة .

٥٦ - إن كفاءة النظام الجنائي بكامله في حماية حقوق الإنسان للناس تعتمد على تحويل نظام إقامة العدل الجنائي . وسوف يكيف هذا أيضا كفاءة النظام في حماية حقوق الإنسان للأشخاص الواقعين في براثنه . ولن يكون لأي تغيير إيجابي في الوكالات الأخرى للنظام (مثل الشرطة) سوى القليل من التأثير الاجتماعي الحقيقي ما لم يتغير النظام القضائي ، وسيحتاج تحويل النظام القضائي إلى تغيير عميق في الممارسات التي اعتاد عليها منفذو النظام .

٥٧ - وفيما عدا ذلك ، فإن نظام إقامة العدل هو أحد الركائز التي يستند إليها نظام الحياة الديمقراطية بكامله وإن إقامة العدل على نحو صحيح ، مع إجراءات مكيفة مع مقتضيات حكم القانون ، هي أفضل دعامة لترسيخ دولة ديمقراطية .

٥٨ - وفي إطار برنامج ادخال تغييرات على إقامة العدل ، من المهم تقديم المساعدة لدراسة دور هذه الخدمة في سياق السكان الأصليين ، الذين يمثلون الغالبية في البلد ، لضمان احترام النظام الجديد للخلفية الثقافية لهؤلاء السكان ومساهمتهم في مهمة الحكم على نظرائهم ، حتى وان اقتضى الأمر معاملة استثنائية ، تمشيا مع سياسة تنمية ومساعدة هؤلاء الناس وعدم التمييز ضدهم . ولعل المحاكمة بواسطة المحلفين ، في المسائل الجنائية ، توفر حلا لهذه المشكلة ، التي تعتبر مشكلة رئيسية تستحق تحقيقا خاصا .

٥٩ - ويوصي المستشار أيضاً بوجوب مواصلة تقديم المساعدة والمشورة في تعزيز حقوق الإنسان ونشر المعرفة بها في غواتيمالا ، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) عقد دورات تدريبية للقضاة ، ولموظفين من قسم النائب العام ، ولمدافعين عامين في مجال القيم التي تحميها حقوق الإنسان ، والآثار المترتبة على وجود هذه الحقوق والنظام القضائي المناسب للتأكد من حمايتها واحترامها ؛

(ب) عقد دورات وحلقات دراسية موجهة لموظفي الشرطة لتعزيز حقوق الإنسان ونشر المعرفة بها ، بما في ذلك تقديم الدعم لما يتلقونه من برامج تدريب عادية ؛

(ج) تقديم الدعم لما تضطلع به الحكومة الغواتيمالية ، بما في ذلك وزارة العدل ، من برامج لتحسين إقامة العدل الجنائي والخدمة التي تقدمها الشرطة ، وذلك تمشيا مع هدف تأمين حماية حقوق الإنسان واحترامها في ممارسة الدولة للسلطة الجزائية .

٦٠ - وجدير بالذكر أنه اضافة الى المساعدة المقدمة من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن المسائل المتعلقة بإقامة العدل ، تتلقى غواتيمالا أيضا المعونة التالية: (أ) برنامج دولي للمساعدة في التدريب على التحقيق الجنائي من خلال مشورة وتمويل مقدمين من وزارة العدل في الولايات المتحدة ؛ (ب) تدريب موظفي الشرطة الغواتيمالية في اسبانيا ، وهو برنامج تموله اسبانيا ؛ (ج) تدريب الموظفين الغواتيماليين في جمهورية ألمانيا الاتحادية في إطار برنامج لفترة سنتين يموله هذا البلد ؛ (د) مشروع إقليمي بشأن إقامة العدل ينفذه معهد الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ؛ (هـ) مشروع تنفذه جامعة هارفارد لإقامة محاكم نموذجية رائدة ؛ (ز) مشروع ثنائي تنفذه وكالة التنمية الدولية ووزارة العدل لإصلاح أو تحسين جميع المؤسسات المشاركة في إقامة العدل .

٦١ - وتجدر الملاحظة أيضا أنه في أعقاب مهمة المستشار وما قدمه إلى وزارة العدل من مشورة وتدريب ، وجه السيد ادموندو فاسكيز ، رئيس محكمة العدل العليا ، دعوة إلى السيد ماير للعمل على إصلاح النظام الجنائي الغواتيمالي في عام ١٩٩٠ .

جيم - زمالات التدريب

٦٢ - قدمت أربع زمالات إلى موظفي الشرطة وموظفي وزارة الداخلية التالية أسماؤهم لتمكينهم من حضور دورات متخصصة في مجال حفظ الأمن : السيد أنريكه سيفوينتيس دي لا كروز ، مدير الشرطة ، رئيس مكتب المسؤولية الفنية ؛ السيد خوزيه البيرتو استيبان لوبيز كورونادو ، القسم الاستشاري القانوني للشرطة الوطنية ؛ السيد لويس ارتورو بانتاغوا غاليسيا ، مدير الشرطة ورئيس فيلق الشرطة الوطنية الخامس ؛ والسيد

فرانسيسكو فلوريس ساندوفال ، رئيس القسم القانوني للشرطة الوطنية . وأتاحت هذه الزمالات لاثنين من الموظفين الغواتيماليين من حضور كل واحدة من دورتين متخصصتين في عمل الشرطة ، في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ ، على التوالي ، نظمهما مركز الأبحاث والدراسات الاجتماعية والجنائية وفي شؤون السجون في ميسينا بايطاليا ، على أن تعقد الدورة الحادية عشرة في الفترة من ٤ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ والدورة الثانية عشرة في الفترة من ٣ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ .

ثالثا - مكتب وكيل حقوق الإنسان

ألف - زمالات التدريب

٦٣ - منحت زمالة إلى السيد خورغي كابريرا هورتارته ، أمين وكيل حقوق الإنسان في غواتيمالا ، للفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، لدراسة تنظيم وتشغيل كل قسم تابع لمكتب المفوض السامي للبرلمان الأسباني والنظر في إمكانية إدخال النظم المطورة في اسبانيا في ظل الظروف السائدة في غواتيمالا . واستنادا إلى ما نفذ من عمل خلال إعارة السيد كابريرا إلى مكتب المفوض السامي البرلماني في مدريد ، أنشأ مكتب وكيل حقوق الإنسان في غواتيمالا الأنشطة والأقسام التالية:

(أ) القسم الإعلامي: لدى هذا القسم موظفان يعدان ملخصا صحفيا يوميا ، تستقى منه المعلومات كأساس لفتح الملفات بشأن القضايا للتحقيق بحكم الوظيفة . وإن مدير القسم مسؤول عن التأكد من أن يرد ذكر وكيل حقوق الإنسان في الصحف ثلاث مرات في الأسبوع على الأقل ، وهو أمر نجح فيه حتى الآن . كما يرافق موظفو القسم الوكيل لالتقاط أفلام فيديو وصور عن أنشطته . وأجريت الترتيبات لرصد النشرات الإذاعية والتلفزيونية بهدف تدوين الشكاوى الجديدة ومجاراة ما يقال عن وكيل حقوق الإنسان والتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان .

(ب) المكتبة: نظمت مكتبة وتم توسيعها منذ ذلك الحين من خلال كتب ووثائق قدمها مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان .

(ج) تجهيز البيانات: أنشئ قسم لتجهيز البيانات وزود بحاسب تبرعت به وكالة التنمية الدولية ، استنادا الى بعض البرامج المستعملة في مكتب المفوض السامي البرلماني . ويقوم حاليا بإصدار تقارير أسبوعية بهدف التحقق من الطريقة التي تعالج بها القضايا كما أنه يعمل على تطوير برامج جديدة ، إذ يتوقع تسليم ثلاثة حاسبات أخرى في أي لحظة .

(د) الرسائل: أعيد تنظيم ترتيبات تسليم الرسائل ؛ وإن حوالي ٩٠ في المائة من الإشعارات تتم حاليا بواسطة البريد . والقرارات النهائية بشأن القضايا تبلغ دائما شخصيا ، وتسجل واقعة التبليغ على النسخة . واستخدمت شركة خاصة تسلم الوثائق بكلفة أرخص وعلى نحو أسرع من مكتب البريد .

(هـ) قسم التسجيل: أعيد تنظيم القسم بكامله ونقل إلى غرفة منفصلة عن المكاتب الاخرى ، وزود بحجيرات منفردة ليتسنى تلقي عدد من الشكاوى في الوقت نفسه . وطرأ تغيير على الموظفين في هذا القسم ، ويجري الآن تقديم تدريب خاص حول كيفية التعامل مع عامة الناس .

(و) مجالات العمل: تبذل الجهود لإعادة تنظيم مجالات العمل لجعلها منسجمة مع الأسلوب المتبع في مكتب المفوض السامي البرلماني . ويؤمل استكمال هذا المشروع بحلول نهاية هذه السنة .

(ز) قسم التحقيق: أنشئ قسم التحقيق ويستخدم الآن ثلاثة موظفين ، يحققون على وجه الخصوص في التقارير المتعلقة بحالات الاختفاء . ويقومون بهذا على نحو سري ، وهم مسؤولون مباشرة أمام وكيل حقوق الإنسان .

(ح) قسم الترويج والتثقيف: عيّن مدير لتنسيق الدعاية لحقوق الإنسان والتوعية بها داخل البلد . ونفذ برنامج في سائر أنحاء البلد بشأن حقوق الطفل ، برعاية حكومة مملكة هولندا بكلفة ٠٠٠ ٣٠٠ دولار تقريبا . وصدرت بالفعل المنشورات الأولى ، وتمت الدعاية لبدء الحملة بواسطة الإذاعة بخمس لهجات في جميع أنحاء البلد .

(ط) التقرير السنوي المقدم من وكيل حقوق الإنسان: أعيدت طريقة تقديم التقرير السنوي الذي يتعين على وكيل حقوق الإنسان رفعه إلى كونغرس الجمهورية ، وذلك استنادا إلى تقرير المفوض السامي البرلماني لعام ١٩٨٧ .

٦٤ - ذكر السيد كابريرا في تقريره أن الإجراء المتخذ في مكتب وكيل حقوق الإنسان في غواتيمالا قد حسّن وسهل عملياته ، وبالتالي كانت الزيارة التي قام بها لمكاتب المكتب السامي البرلماني في مدريد باسبانيا مفيدة جدا .

باء - إمدادات الكتب والتجهيزات

٦٥ - في عام ١٩٨٩ ، قدمت إلى مكتب وكيل حقوق الإنسان الكتب والوثائق فضلا عن التجهيزات المكتبية .

جيم - المشورة التي يقدمها مكتب المفوض السامي البرلماني في اسبانيا

٦٦ - في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، تم تزويد مكتب الوكيل بخدمات اثنين من المستشارين من مكتب المفوض السامي البرلماني في اسبانيا . والمستشاران هما السيد رافاييل غارسيا - أورمايشيا والآنسة بياتريث رويدا مونوث ، الأمين العام والسكرتيرة الخاصة الرئيسية على التوالي لمكتب المفوض

السامي البرلماني في اسبانيا وذلك بهدف: (أ) تقديم تدريب بشأن الجوانب العامة لحقوق الإنسان ؛ (ب) تقديم المعلومات عن دور المفوض السامي البرلماني في حماية حقوق الإنسان ؛ (ج) إسداء المشورة بشأن الجوانب العملية لتطبيق القانون والدستور دفاعا عن حقوق الإنسان ؛ (د) تقييم الإصلاحات التي أدخلت على مكتب الوكيل في أعقاب الزيارة التي قام بها أمينه السيد كابريرا في عام ١٩٨٨ لمكتب المفوض السامي البرلماني في اسبانيا وتقديم الاقتراحات الملائمة ؛ و(هـ) تقديم معلومات عن تشغيل المكاتب الفرعية في سائر أنحاء البلد .

٦٧ - وفيما يلي توصيات المستشارين التي أحيلت بالفعل إلى السلطات الفواتيمالية:

(أ) بالنظر إلى استكمال الإنشاء الأولي للمكتب المركزي في العاصمة وتزويده بعدد كاف من الموظفين وبمستوى مقبول من التنظيم وطرائق العمل ، من الضروري أن تكون ميزانية مكتب الوكيل في المستقبل كبيرة بما فيه الكفاية للمحافظة ، على أقل تقدير ، على المستوى الذي تحقق . وبلوغا لهذه الغاية ، يلزم توخي إعطاء أولوية للتطوير التدريجي لنظام تجهيز البيانات ، وتقديم الاستثمار اللازم لمواجهة الزيادة التي ستطرأ حتما على عدد الشكاوى ؛

(ب) إن أي مساعدة اقتصادية يلتمسها مكتب الوكيل من الخارج ينبغي أن تكون تكميلية . وينبغي لأنشطة المكتب ألا تعتمد ، كما هو الحال حتى الآن ، على هذه المعونة ؛ وإذا كان لدى المكتب الأثاث المكتبي ومعدات الحاسب والمركبات - الضرورية للتحقيقات الخارجية - وإذا كانت لديه الأموال للقيام بحملات الدعاية ، فإن الفضل في ذلك يعود إلى المساهمات المالية من المصادر الخارجية ، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، والأمم المتحدة والحكومة الهولندية ؛

(ج) ينبغي استرعاء الانتباه إلى مساوئ الموقع الحالي للمكتب المركزي في مدينة غواتيمالا ، في منطقة سكنية بعيدة عن وسط المدينة وعن مواصلات النقل والمناطق التي يعيش فيها معظم الناس . ومع إدراكنا أن أي نقل للمكتب سيكون صعبا ، نعتقد أنه ينبغي معالجة المشكلة في المستقبل القريب ، واختيار موقع أكثر مركزية تتوافر فيه مرافق نقل أفضل وذلك لإعطاء سكان العاصمة وضواحيها امكانية أفضل للوصول الى مكتب الوكيل ؛

(د) يلزم تحسين إطلاع الناس على مكتب وكيل حقوق الإنسان بوصفه مؤسسة ، بحيث تصل هذه المعلومات إلى جميع المناطق الحضرية والريفية في البلد . وعندئذ سيرتفع عدد الشكاوى إلى مستوى أكثر انسجاما مع الوقائع الاجتماعية وحجم السكان . ولهذا الغرض ، سيكون لزاما الإبقاء على حملة الدعاية التي تشن في وسائط الإعلام - والتي نظمت حتى الآن على نحو جيد ، بشتى اللغات واللهجات الرسمية - والتشجيع على إنشاء مكاتب فرعية في المحافظات . وتحتفظ المكاتب القائمة في المحافظات بمستوى مقبول وبعدد كاف من الموظفين على ما يبدو . ومع ذلك ، فإن فكرة إنشاء ٢٠ مكتبا بحلول نهاية العام ، دون تحديد موارد في الميزانية ، تبدو طموحة أكثر مما يجب .

ولعله يكون من الافضل توخي الحذر في انتقاء المواقع والموظفين والمنشآت وما الى ذلك ، في ضوء موارد الميزانية المتاحة . ولا يعني هذا بالطبع أنه ينبغي كبح الجهد المبذول لإنشاء هذه المكاتب الفرعية التي تبدو أساسية ، كما سبق وقيل ؛

(هـ) وخلاصة القول ، يتعين أن يكون لمكتب وكيل حقوق الإنسان على المدى القصير ميزانية تمكنه من أداء المهام التالية من موارده الخاصة به: '١' نقل المكتب الرئيسي إلى موقع في وسط العاصمة ؛ '٢' إنشاء مكاتب فرعية في المحافظات على نحو تدريجي وحصيف ؛ '٣' توسيع موارد تجهيز البيانات في المكتب المركزي على المدى القصير وإنشاؤها في المكاتب الفرعية على المدى المتوسط ؛ '٤' زيادة تطوير حملة الدعاية فيما يخص اختصاص المكتب وما يؤديه من عمل . وينبغي أن يتم كل هذا دون الإخلال بالموارد التي ، وان لم تكن أساسية ، قد تكون وشيكة من أطراف ثالثة لأغراض ذات صلة محددة بهدف ردف عمل مكتب الوكيل . وعليه ، اثباتا للموضوع ، قد نشير الى مكتبة المراجع بشأن حقوق الإنسان التي تبرع بها مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمكتب الذي كانت تعوزه مكتبة خاصة به ؛

(و) يلزم بذل جهود أكبر في الأنشطة الموكلة لمكتب الوكيل في إطار الدستور والقانون ، أي حماية حقوق الإنسان وتعزيز التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان وضمان احترام هذه الحقوق . وينبغي عقد اتفاقات محددة مع وزارة التربية والجامعات والتأكيد على الحاجة لمعرفة جيدة بالموضوع على مختلف المستويات وفي مختلف الفروع . ويمكن أيضا اتخاذ الترتيبات لكي يقوم المفتشون بزيارة المؤسسات التعليمية وتقييم مستوى جهاز التدريس وما يقدمونه من تعليم . ويمكن أيضا التوصل إلى اتفاقات قطاعية مع الجيش ومع الوزارات الملائمة بهدف الوصول إلى شرائح السكان التي قد تجد ، نتيجة ظروفها الاجتماعية ، أن فرصها لممارسة حقوقها محدودة ، مثل الجنود والسجناء ونزلاء المؤسسات التي تؤوي الطاعنين في السن والمرضى عقليا ، وكذلك الفئات الأخرى مثل النساء والأطفال ؛

(ز) ينبغي لمكتب الوكيل أن ينشئ كل سنة سلم أولويات في أهدافه ، ووضع خطط ملائمة في وقت مبكر بما فيه الكفاية فيما يخص المسائل التي سيجري فيها التحقيقات . ولا يعني هذا أنه ينبغي له إهمال مهمته اليومية المباشرة المتمثلة في معالجة الشكاوى الفردية التي يقدمها المواطنون ، ولكن ينبغي له إيلاء التفكير الواجب في عدد وطبيعة القضايا التي سيعالجها بناء على مبادرته الذاتية ، والتي تستند في جزئها الأكبر إلى التقارير الواردة في وسائط الإعلام ؛

(ح) ان مدى السلطات المخولة للوكيل بمقتضى القانون يجعل من الضروري ، في رأينا ، وجوب تفسيرها تقييديا ، على الأقل الى أن يكتسب مكتبه ما يكفي من القبول والموارد لتمكينه من أن يفعل المزيد . وفي الوقت الحاضر ، ينبغي له بالقدر الممكن انتقاء المسائل التي تتعلق بالقطاع الخاص . وينبغي وجود تحديد واضح للمسائل التي تهم السياسة الاقتصادية الحكومية أو التي تتعلق حصرا بالسلطة القضائية ؛

(ط) من الضرورة الملحة تأمين تعاون أكبر بين مكتب الوكيل وكونغرس الجمهورية ، من خلال لجنة حقوق الانسان التابعة للهيئة التشريعية وهذا التعاون في الوقت الحاضر شكلي محض . وينبغي للهيئتين وضع برامج عمل مشتركة وعقد اجتماعات دورية ، وبصورة عامة العمل على تحقيق مرونة أكبر ، كي يتسنى للوكيل التحقيق في المسائل التي تتعلق باللجنة وكي يمكن لنتائج تحقيقاته ، بدورها ، أن تفضي الى رد ما وبحيث يكون الوكيل نفسه حاضراً لتقديم المعلومات عندما تقتضي الاجراءات البرلمانية ذلك . وفي الوقت الحاضر ، يلتمس مكتب الوكيل الدعم لأنشطته من وسائط الاعلام ومن الرأي العام ، وحسب الاقتضاء ، من المنظمات الدولية . ولكن يعوزه المحيط الطبيعي الذي ينبغي أن يعمل فيه والذي على المدى الطويل لا يمكن أن يكون سوى كونغرس الجمهورية ، حيث أنه منح صفة لجنة برلمانية ؛

(ي) ينبغي أيضا اجراء ترتيبات مناسبة للتعاون واتخاذ اجراء تعاوني مع لجنة حقوق الانسان المسؤولة أمام رئيس الجمهورية ، ومع أعلى هيئة للسلطة القضائية ولا سيما مع المدعي العام ؛

(ك) وفيما يخص التحقيقات في تقارير حالات الاختفاء ، وهي أشد الحالات خطورة الى درجة كبيرة - من الناحيتين النوعية والكمية على السواء - التي يتعين على وكيل حقوق الانسان معالجتها ، ينصح بأن يدرك مكتب الوكيل نفسه ، اضافة الى المؤسسات الأخرى وعامة الناس ، أن هذه المسألة تتجاوز كثيرا الامكانيات والموارد المتاحة للوكيل ؛

(ل) وبالعبارات النسبية المبينة بالفعل ، ينبغي أيضا استحداث رأي يميل الى تقديم الدعم المؤسسي والحكومي الحاسم للتحقيقات الفردية المحددة التي يضطلع بها الوكيل في حالات الاختفاء ؛

(م) ولأسباب واضحة ، ينبغي اعطاء أولوية للتقارير الجديدة أو الحديثة العهد المتعلقة بحالات الاختفاء ، على شكل تحقيقات مباشرة ؛

(ن) ينبغي حتما زيادة الموارد المتاحة لقسم التحقيقات لمعالجة حالات الاختفاء . فهذه الموارد غير كافية بالتأكيد في حالتها الحاضرة ، بحيث يمكن تصور ما ستكون عليه الحالة عندما يتعين على القسم تنسيق عمل المكاتب في المحافظات ، التي سيلزم تزويدها بالموظفين باستمرار ؛

(ص) ينبغي تحسين أساليب التحقيق من خلال اجراء تحريات في التو واللحظة بأقصى قدر ممكن ، وباجراء مقابلات حسب الاقتضاء مع جميع الشهود ، والأقارب والجيران ، وكذلك اجراء مقابلات مع أية سلطات عسكرية أو تابعة للشرطة قد تكون مشتركة في القضية ، والحصول على وثائق رسمية الزامية من كافة الانواع ، مثل تقارير الأطباء والمحامين ، وسجلات الدخول والخروج الخاصة بزنزانات الشرطة أو السجن ، ومتابعة الاجراءات القضائية في هذا المجال دون التدخل في عمل السلطة القضائية ؛

(ع) ينبغي انتقاء موظفي مكتب الوكيل ، في هذا القطاع ، استنادا الى أعلى المعايير المهنية ، والى معرفتهم وتفانيهم . ومن الواضح أن ليس كل موظف مؤهلا لتسيير شؤون هذا القسم واجراء التحقيقات المطلوبة منه ؛

(ف) وأخيرا ينبغي اعطاء نتائج التحقيقات في حالات الاختفاء أقصى قدر من الدعاية ، بجوانبها الايجابية والسلبية على السواء ، مع توضيح ظروف كل حالة معينة . وعليه ، ينبغي:

'١' استنساخها بتفصيل تام في التقرير السنوي العادي الذي يرفعه الوكيل الى البرلمان ؛

'٢' استرعاء انتباه الرأي العام اليها بواسطة وسائط الاعلام ؛

'٣' رفع تقارير عنها بانتظام الى لجنة حقوق الانسان التابعة للكونغرس ؛ بحضور الأشخاص الذين يعتبر وكيل اللجنة حضورهم ضروريا في الحالات الأكثر خطورة ؛

'٤' ابلاغها حتما الى الهيئات الدولية المسؤولة عن حماية وضمان حقوق الانسان .

(ص) ان جواز استقالة وكيل حقوق الانسان والاستعاضة عنه يعنيان ، من الناحية القانونية ، أنه يمكن أيضا الاستعاضة عن موظفي المكتب ، ويعني هذا ضمنا من الناحية العملية ، وفقا لمعلوماتنا ، أنه يمكن تغيير الموظفين بكاملهم على كافة المستويات . ودون اصدار حكم على ما يمكن أن تترتب على هذه السياسة الادارية عموما من مزايا ومساوئ ، نود توضيح مدى ما تمثله من خطورة على مؤسسة باشرت عملها للتو ، وبدأ موظفوها في تحقيق ما يتطلبه عملهم الصعب من مستوى تخصص ومهارات مهنية . وعليه ، ننصح بوجوب ابقاء بعض المستشارين المؤهلين وادارة دائمة في مناصبهم بالقدر الممكن . والا ، فإن البعثات التبادلية والتدريبية المضطلع بها ، بما في ذلك البعثة الحالية ، ستذهب هباء .

٦٨ - وأخيرا ، ينبغي الطلب من الموظفين الاستشاريين أن يراعوا ، بأكبر قدر من الدقة ، الاحكام القانونية المتعلقة بالتعارض .

رابعا - وزارة التربية

ألف - اسداء المشورة بشأن التدريب على حقوق الانسان وتدريسها

٦٩ - في الفترة من كانون الثاني/يناير الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، زودت وزارة التربية بخدمات مستشار محلي هو السيد ماركو انطونيو ساغاستومي جيميل ، للأغراض التالية: (أ) انتقاء وتدريب فريق من عشرة أشخاص لإحداث تأثير مضاعف في مجال التوعية بحقوق الانسان ؛ (ب) تخطيط وتنفيذ مشروع تعليمي في مادة حقوق الانسان لمعلمي المدارس الابتدائية ؛ (ج) اسداء المشورة الى وزارة التربية حول ادخال مادة حقوق الانسان في مرحلة التعليم الابتدائي ؛ (د) إعداد مواد تدريسية حول حقوق الانسان ؛ (هـ) استنباط سياسات لتعزيز الايمان بحكم القانون بوصفه شرطا أساسيا لاحترام حقوق الانسان . وتأثرت هذه الأنشطة باضراب عمّ البلد قام به معلمو المدارس الابتدائية بدأ في أيار/مايو وانتهى في آب/أغسطس . ويجدر القول أيضا ان المستشار ، اضطر الى مغادرة البلد وقضاء بضعة أيام في كوستاريكا ، بعد أن تلقى تهديدات بشأن سلامته الشخصية ما لم يتخل عن كافة أنشطته المتعلقة بحقوق الانسان .

١- إنتقاء وتدريب فريق من عشرة أشخاص لاحداث أثر مضاعف في مجال التوعية بحقوق الانسان

٧٠ - نظرا لاضراب المعلمين ، تركزت الأنشطة على نحو أكثر على المؤسسات التعليمية الخاصة . والقيت محاضرات في ٣٣٣ مؤسسة تعليمية خاصة حول حقوق الانسان في مهنة التدريس (التعليم الابتدائي والثانوي) . وأدى هذا الى تشكيل أربع فرق من الطلاب في هذه المؤسسات يتألف كل فريق من عشرة أعضاء ، بهدف احداث تأثير مضاعف في مجال التوعية بحقوق الانسان . وكان أول نشاط قامت به هذه الفرق ، التي تجتمع بانتظام مرة كل اسبوع مع المستشار المحلي للأمم المتحدة ، هو أن وجه كل فريق الدعوة الى ١٠٠ ولد وبنت لحضور دورة للأطفال في مجال حقوق الانسان . وتقرر القيام بهذه الأنشطة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر- كانون الأول/ديسمبر وعقدت صباح أيام الأحد في أربع حدائق عامة ، مع قراءة قصص حول حقوق الانسان ، تلاها معرض لرسوم الأطفال .

٧١ - ويذكر المستشار في تقريره أنه أعطى أيضا دورات حول حقوق الانسان على المستوى الثانوي في الكليات العسكرية . وحضرها الضباط الذين يدركون أهمية الموضوع في التعليم . ومن ناحية أخرى ، يخشى معلمو المدارس الابتدائية في شتى أنحاء البلد من الأعمال الانتقامية فيما اذا قدموا دورات حول حقوق الانسان .

٣ـ تخطيط وتنفيذ مشروع تعليمي حول حقوق الانسان
لمعلمي المدارس الابتدائية

٧٣ـ تعذر تنفيذ هذا المشروع بسبب اضراب المعلمين . ومع ذلك ، أنشىء مركز لحقوق الانسان في وزارة التربية ، وأن مركزا لوثائق حقوق الانسان هو في المرحلة التحضيرية .

٣ـ اسداء المشورة الى وزارة التربية بشأن
ادخال مادة حقوق الانسان في التعليم الابتدائي

٧٣ ـ أعدت وثيقة تحدد موضوع البحث الذي ينبغي تغطيته من السنة الاولى حتى السنة السادسة من مرحلة التعليم الابتدائي في مجال حقوق الانسان ، بما في ذلك معرفة بالامم المتحدة . وأجرى المستشار اتصالات بخبراء اليونسكو حول هذه المسألة . ويقضي الاقتراح المعد للحكومة بأنه يلزم أن يعرف كل تلميذ وطالب في غواتيمالا كيف يصون حقوقه ، وعليه ينبغي تناول حقوق الانسان بوصفها موضوعا مستقلا .

٤ـ اعداد المواد التدريسية بشأن حقوق الانسان

٧٤ ـ يعمل المستشار حاليا على اعداد وثيقة تزود معلمي المدارس الابتدائية بمعرفة في الأساليب والتقنيات التعليمية وما يحتاجونه من معلومات في مجال حقوق الانسان . كما يجري اعداد مواد للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٢ سنة ، باستخدام القصص القصيرة والتمثيليات المدرسية . وبناء على طلب وزير التربية ، أعد للمدارس ١٥ كتيبا حول مواضيع مختلفة من حقوق الانسان وملصق حول الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

٥ـ تخطيط السياسات لتعزيز الإيمان بحكم القانون
بوصفه شرطا أساسيا لاحترام حقوق الانسان

٧٥ ـ قدمت سلسلة من المحاضرات حول هذا الموضوع في الجامعات في العاصمة التي تدرس القانون والعلوم الاجتماعية والسياسية . وأعد اقتراح لانشاء كرسي لاستاذية مادة حقوق الانسان ونوقشت أيضا امكانية انشاء معهد غواتيمالي لتدريس مادة حقوق الانسان .

٧٦ ـ وقدم المستشار أيضا سلسلة من المحاضرات أمام هيئات حكومية مختلفة مثل وزارة العمل والرعاية الاجتماعية ووزارة الخارجية ، وأمام نقابة المحامين الغواتيمالية . وبوشر في تخصيص أعمدة في الصحيفة الاسبوعية الايام السبعة (7 dias) وجريدة El Grafico بهدف تثقيف القراء في مجال حقوق الانسان .

٧٧ - وبموجب المشروع ، جرى أيضا تجميع للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان التي غواتيمالا طرف فيها .

٧٨- ويسترعي المستشار اهتمام الحكومة الى أنه يلزم تدعيم تعليم مادة حقوق الانسان باحترام هذه الحقوق في الحياة اليومية . ومن العسير اعطاء مصداقية لفكرة احترام حقوق الانسان اذا كانت الجماعات المسلحة تنتهكها في وضح النهار . وتستند شرعية أية حكومة الى قبول سلطتها . وعليه ، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان عدم تمكن المسيئين من التصرف بلا عقاب في غواتيمالا.

٧٩ - ومن بين التوصيات التي قدمها المستشار المحلي للأمم المتحدة الى الحكومة الغواتيمالية ما يلي:

(أ) مواصلة المشروع الخاص بتعليم مادة حقوق الانسان من خلال تعيين اثنين من الموظفين لتقديم خدمات أفضل لمهنة التدريس ؛

(ب) شن حملة وطنية في عام ١٩٩٠ بشأن تعليم مادة حقوق الانسان ؛

(ج) تنظيم ندوة حول "التعريف بحقوق الانسان ومسؤولية المعلم" ؛

(د) الحصول على مواد تعليمية حول حقوق الانسان لشتى المكتبات العامة ، اذ ليس لديها حاليا أي من هذه المواد ؛

(هـ) تقديم الدعم لتمكين وزارة التربية من ادخال مادة حقوق الانسان في التعليم الابتدائي ؛

(و) بث برامج تعليمية تتعلق بحقوق الانسان في المؤسسة الوطنية للاذاعة والتلفزيون ، باستخدام ما يتوافر لأمانة العلاقات العامة التابعة لمكتب رئيس الجمهورية من موارد ووقت على الأثير .

باء - زمالات التدريب

٨٠ - في تموز/ يوليه ١٩٨٩ ، اتيحت زمالتان لوزارة التربية للسيدة ليديا مرسيديس رابانالييس بروست ، وهي مدرسة في مدرسة ابتدائية ريفية ، وللسيدة أولغا ايفيليين أمادو جاكوبو ، مديرة الوحدة القطاعية للخدمة الاستشارية التابعة للوزارة ، لتمكينهما من حضور الدورة الدولية السابعة لتدريس حقوق الانسان والسلم ، التي نظمها في جنيف المركز الدولي لتدريس حقوق الانسان والسلم في الفترة من ٣ الى ٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

خامسا - المجتمعات الأصلية

ألف - توجيهات بشأن تشجيع وحماية حقوق المجتمعات الأصلية

٨١ - اتيحت خدمات السيد اغوستو ويليمسين دياز ، وهو خبير في شؤون السكان الأصليين وعضو سابق في هيئة موظفي المركز ، لكي يتمكن من اسداء المشورة للسلطات الفواتيمالية حول الأمور المتعلقة بحماية وتشجيع حقوق المجتمعات الأصلية . وفي بعثته الأولى من ١٣ شباط/فبراير الى ٣١ آذار/مارس قام السيد ويليمسين دياز بتدريب وتوجيه مسؤولين من وزارات التنمية الريفية والحضرية ، والتعليم ، والثقافة والصحة العامة ، ومن اللجنة الاستشارية لشؤون حقوق الانسان لدى مكتب الرئيس ، ومن لجنة المجتمعات الأصلية التابعة للكونغرس . وأرسل تقريره الأول مع توصيات الى سلطات غواتيمالا . وهو يضطلع وقت إعداد هذا التقرير ببعثة ثانية (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) بغية تقديم المشورة الى لجنة المجتمعات الأصلية التابعة للكونغرس على وجه التحديد استجابة لطلب مقدم من اللجنة الى الأمين العام ، فيما يتعلق بوضع مشروع قانون بشأن المجتمعات الأصلية استكمالاً للمبادئ الواردة في الدستور . ومن المقرر أن يقوم الخبير ببعثة ثالثة تستمر شهرين ونصف الشهر في عام ١٩٩٠ لانجاز نص القانون .

٨٢ - وأسدى السيد ويليمسين دياز في زيارته الأولى المشورة الى مسؤولين من شتى هيئات الدولة حول مسألة حقوق السكان الأصليين في ضوء المعايير والمبادئ والأفكار المتجسدة في نظام الأمم المتحدة للحماية .

وترد أدناه توصيات الخبير الاستشاري:

١ - التنمية

٨٣ - يتعين النظر الى المجتمعات الأصلية على أنها مكون منفصل داخل مجتمع غواتيمالا ككل ، يجب أن يحظى ، بصفته تلك ، بالانتباه المنفرد الذي يستحقه .

٨٤ - ولا بدّ من اعتماد نهج ايجابية وبناءة لتنمية المجتمعات الأصلية على أن تفي بمتطلبات معينة أهمها ما يأتي:

(أ) يتعين أن تنبثق هذه التنمية من باطن المجتمع ، بمعنى أن تنشأ في المجتمعات الأصلية ذاتها وتنتشر من الداخل الى الخارج ومن القاع الى أعلى ،

(ب) ينبغي أن تكون كاملة أو شاملة ، بمعنى أن تغطي جميع العناصر الضرورية التي ينبغي أن تتكامل مع بعضها البعض على النحو الواجب ،

(ج) وتقضي بأن يتوطن المجتمع الأصلي في أرضه ، حتى تتاح له فعلاً فرص الاتصال بالموارد الطبيعية والروحانية لأراضي الأجداد أو الأراضي التي يستقر فيها أبناء هذا المجتمع وبالموارد البشرية الضرورية ؛

(د) وتنطوي على حكم ذاتي (أو تقرير مصير داخلي) من النوع والمستوى الذي يحتاجه المجتمع الأصلي حتى يوالي نموذجه الذاتي في الاضطلاع بهذا المشروع التاريخي ، بخطط من عنده ينسقها بطريقته الخاصة مع خطط المجتمع ككل وبدون التعرض لاساءة في المعاملة تفرض عليه من الخارج .

٨٥ - ولا بدّ ، في الأعمال اليومية لوزارة التنمية الريفية والحضرية ، من احترام الهوية الاثنية للمجتمعات الأصلية ، وأسلوب حياتها ، وأشكال التنظيمات الداخلية فيها ، وعلاقتها الخاصة "بالأرض الأم" ، وبمفهوم أراضيها الأصلية ، وبأشكال المشاع في حيازة الأرض والموارد التي تحتوى عليها .

٨٦ - ومن الضروري تعزيز عمليات صنع القرار لدى المجتمعات الأصلية وأعضائها ، وحريتها في اتخاذ قرارات مستقلة بما يتفق مع معاييرها الثقافية وعمليات الادارة الذاتية ، والحكومة الذاتية ، والتنمية من الباطن ، والحكم الذاتي (أو تقرير المصير الداخلي الحر) ، وبخاصة عندما تشترك بطريقة أو بأخرى في برامج ومشاريع للتنمية مع قطاعات أخرى من السكان .

٨٧ - وأما التدخل على النحو الوارد في النصوص ذات الصلة ، من جانب راعي القرية الاجتماعي الذي يتعين دائما أن ترشحه المجتمعات الأصلية ذاتها وتنتخبه انتخاباً حراً ، فينبغي أن يهدف الى تعزيز أنشطتها بموجب قرارات مجتمعية أصيلة ، وأن يكون جزءاً لا يتجزأ من عمليات ومشاريع أصيلة للادارة الذاتية والتنمية الاثنية تتم عن طريق المجتمعات الأصلية التي يعمل فيها ، ويسهل ويساعد على توجيه أعمال المجتمعات الأصلية ذاتها ، ويقترح في الوقت نفسه السبل الرامية الى تشجيع تنميتها بغية تمكين أبنائها من مجابهة الظروف الواقعية التي يواجهونها وذلك بشكل أكثر فعالية .

٨٨ - وفي أشكال التنظيم التي ترعاها وزارة التنمية في المجتمعات ، يتعين احترام أشكال التنظيم المشترك التي نشأت نشأة تاريخية داخل المجتمعات الأصلية ذاتها . ويتعين دائما العمل على نحو لا يؤدي الى تدمير تلك الأشكال التنظيمية القائمة عن طريق تشجيع أشكال أخرى داخل المجتمعات الأصلية ، والا نشأ خطر بروز مؤسسات موازية مكان المؤسسات المجتمعية الأصلية ذاتها ، مما يؤدي الى تغريبها وانتزاع جذورها ، ويلحق بهم أذى غير محسوب العواقب .

٨٩ - وينبغي أن يعترف في الاجراء المتخذ بأن للمجتمعات الأصلية اجراءاتها في مناقشة الأمور ، والتوصل الى الاتفاقات ، واتخاذ القرارات ، وقد تكون تلك الاجراءات مختلفة عن الاجراءات ذات الطابع الغربي التي غالباً ما تفرضها السلطات من الخارج لاعتقادها في أفضليتها . فليس نظام التصويت العالمي الغربي هو النظام الوحيد الذي يمكن استعماله . فالمجتمعات الأصلية تتخذ القرارات عن طريق عمليات اتصال وتشاور غير رسمية تستبطن خلالها مشاعر الجماعة بما يؤدي الى توافق عام للآراء لا تهمل فيه مصالح أي طرف .

٩٠ - كذلك ينبغي للاجراء المتخذ أن يحترم التوازن الايكولوجي الذي استطاعت المجتمعات الأصلية المحافظة عليه على مدى قرون وأن يعزز الحفاظ على بيئة صحية . كما يتعين اتخاذ أوجه الحيطة لتلافي الأضرار الناشئة عن استخدام الكيميائيات الزراعية أو أي نوع آخر من المواد الضارة ، أو مباشرة أنشطة قد يكون لها آثار معاكسة على حيوانات المنطقة أو نباتاتها أو الايكولوجيا عموماً من خلال تلويث التربة أو ما تحتها أو المياه أو الفضاء الجوي .

٣ - لجنة المجتمعات الأصلية

٩١ - فيما يتعلق بالتشريع المتصل بالمجتمعات الاصلية ، يوصى بايلاء اعتبار لامكانية ادراج الأمور التالية ضمن المهام التي من المقرر القيام بها بأسرع ما يمكن في هذا المجال .

٩٢ - تشجيع توسيع (تغيير أو تعديل) المنطوق في مرسوم الكونغرس ٥٩ - ٨٨ المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، أو اعتماد نص قانوني آخر لتكملته ، بطريقة تغطي لا أطفال الأشخاص الذين كانوا لاجئين في بلدان أخرى فحسب وإنما أيضا الأشخاص المشردين داخل البلد ، الذين لا يأتي لهم ذكر حاليا إلا في ديباجة المرسوم

٩٣ - ويواجه هؤلاء الأشخاص مشاكل مماثلة جدا بسبب تأخر تسجيل المواليد في فترة تشردهم . ولن تكون لديهم نفس مشاكل الجنسية ، ولكن ستكون لديهم مشاكل دفع الغرامات ، ورسوم التمغة المطلوبة للتسجيل ، ورسوم استصدار الشهادات التي سوف يعفيهم التشريع منها .

٩٤ - دعم تنظيم المؤتمرات ، وحلقات التدارس والحلقات الدراسية ، لمناقشة مدى ملاءمة الصوتيات والأبجديات المعتمدة رسميا والتوصل الى اتفاقات ملائمة لتسهيل تطبيق ما يعتبر ملائماً أقصى الملاءمة منها لتلك الأهداف لإرساء أساس لها في القانون .

٩٥ - دعم قانون انشاء أكاديمية اللغات المايانية في غواتيمالا ، ودفعه والتعجيل باعتماده ، وذلك لتشجيع الاعتراف باللغات ذات الأصل المايانى واحترامها في جميع الميادين ذات الصلة ، حتى يتيسر لهذه المؤسسة الهامة القيام بمهامها ومسؤولياتها بالكامل في هذه العملية الضرورية للغاية .

٩٦ - الشروع بأسرع ما يمكن في إعداد مشروع قانون لتطوير البرنامج النابع من المادة ٧٠ من دستور عام ١٩٨٥ الحالي ، مع أي قانون آخر يساند المجتمعات الاصلية في حمايتها وتشجيعها لثقافاتها ، وتقاليدها ، وعاداتها ، وأشكال التنظيم الاجتماعي واللغات ، وعلاقتها الخاصة بالأرض وبأشكال حيازة الأرض وفقا لتقاليدها القديمة وفي ضوء النصوص الدستورية ذات الصلة .

٩٧ - تعزيز الطلبات المشروعة للمجتمعات وعمل ما هو أكثر لتلبية متطلبات أعضائها العادلة ورغباتهم وأفضلياتهم فيما يتصل بأنشطتهم كأعضاء في البرلمان ، وفي لجنة المجتمعات الاصلية التابعة لكونغرس الجمهورية .

٩٨ - التأكد من أن هذه المبادرات والأنشطة تتفق دائما مع رغبات المجتمعات ذات الصلة وأن هناك عملية تشاور حقيقية تجري باستمرار وأن رغباتها توضع في الاعتبار في جميع الأوقات .

٩٩ - وبالمثل ، ينبغي دائما بذل كل جهد لضمان اتفاق وانتظام تناغم مشاريع النصوص مع أحكام الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان وحقوق السكان الأصليين .

٣ - التعليم

١٠٠ - يوصى عند وضع التشريعات المتعلقة بتعليم السكان الأصليين ، بأن يعالج تعليم تلاميذ المدارس من السكان الأصليين معالجة ثنائية اللغة والثقافة ، وذلك في مبادئه الأساسية ، وفي السبل المستخدمة في العملية التعليمية ، وفي المحتوى الفعلي للتعليم ، في المستوى الابتدائي على الأقل . وينبغي أن يهدف الى انماء شخصية التلميذ انماء عاما من خلال أكمل تحقيق ممكن لامكانياته ، والى أن يصبح قادرا على اشباع حاجاته الأساسية والتغلب على القيود المفروضة على السكان الأصليين والمجتمعات الأصلية منذ فترة طويلة . ولتحقيق هذه الغاية ، ينبغي أن يتلقى التلميذ المعارف الضرورية المتعلقة بحقوقه الأساسية في إطار مجتمعه الشامل الذي يعيش فيه حتى يستطيع حينئذ أن يدافع عن حقوقه تلك .

١٠١ - ويعتبر الخبير الاستشاري أن هناك أساسا صلدا لذلك في دستور جمهورية غواتيمالا الحالي .

١٠٢ - وينظر دستور ١٩٨٥ الى الهدف الرئيسي من التعليم على أنه "انماء الشخصية الانسانية ومعارف الحياة وثقافة البلد والعالم انماء كاملا" (الفقرة ١ من المادة ٧٣ من الدستور) .

١٠٣ - ومن طبيعة الأشياء ، ألا تتوانى "الثقافة الوطنية" في مجتمع يعترف بأنه "يتكون من مجموعات عرقية مختلفة ، بما ذلك المجموعات الأصلية ذات المنشأ المايانى "عن احتواء ثقافة تلك المجموعات أو هويتها الاثنية ، طبقا لقيمها وخصائصها ، خاصة اذا كان على الدولة أن "تقر وتحترم وتشجع طريقتهم في الحياة ، وعاداتهم ، وتقاليدهم ، وأشكال التنظيم الاجتماعية لديهم ، والأزياء الأصلية التي يرتديها رجالهم ونساؤهم ، ولغاتهم ولهجاتهم" (المادة ٦٦ من الدستور) .

١٠٤ - وتندرج اللغات واللهجات الأصلية ضمن شتى العناصر الثقافية التي يتعين أن "تقر وتحترم وتشجع" الدولة ممارستها ، كما هو منصوص عليه في نهاية المادة ٦٦ من الدستور الحالي التي تم الاستشهاد بها الآن . كما ينص الدستور على أن "اللغات العامية هي جزء من التراث الثقافي للبلد" (الجملة الثانية من المادة ١٤٣) . ومع ذلك ، لم تُذكر تلك اللغات صراحة في المادة ٦٠ ، التي تشير الى "الأصول" التي تشكل التراث الثقافي للبلد ، وتدرج من بينها "أصول البلد الفنية والتاريخية والاثرية وماضيها الجيولوجي" . وتنص تحديداً بأنها جميعا "في حماية الدولة" .

١٠٥ - وترسي الفقرة الثانية من المادة ٧٣ من الدستور أساس الفكرة الداعية الى تغلب الناس على العوامل التي تقيّدهم من خلال المعرفة والدفاع عن حقوقهم الأساسية في إطار المجتمع ككل ، ونصها كالآتي:

"يعلن أن التربية والتعليم والتدريب الاجتماعي والتدريس النظامي لدستور الجمهورية وحقوق الانسان ذات أهمية وطنية" .

١٠٦ - ولا ينبغي أن ينحصر دور اللغات المايانية أو اللغات الرئيسية على الأقل في العمل كوسيط أو وسيلة للوصول الى اللغة الاسبانية . بل يتعين أن تستخدم كلغات تدريس من المرحلة السابقة على التعليم الابتدائي الى نهاية المدرسة الابتدائية على الأقل . وينبغي أن نتذكر أن هذه اللغات هي اللغات الأم لمئات الآلاف من الغواتيماليين وأنها جزء من التراث الثقافي لغواتيمالا .

١٠٧ - ويوصى بالآتي كذلك فيما يتعلق بثنائية اللغة التي تؤيدها النصوص ويدافع عنها الكتاب في مجال تعليم السكان الأصليين:

(أ) يتعين النص صراحة كشرط أساسي أن تستعمل اللغات الأصلية والأسبانية استعمالا كاملا في العملية التعليمية ، سواء فيما يتصل بتدريس اللغات ذاتها أو التدريس بتلك اللغات على السواء . وينبغي أن تعي الأذهان أن الاستخدام الكامل للغات السكان الأصليين تبرره في المقام الأول حقيقة بسيطة وهي أن تلك اللغات هي اللغات الأم لقطاعات كبيرة من سكان غواتيمالا (الذين يشكلون معاً الأغلبية) . أضف الى ذلك ، أن الدستور يعترف بهذه الحقيقة عندما يعلن أنها جزء لا يتجزأ من تراث غواتيمالا الثقافي ، الأمر الذي لا يعني عدم التركيز لزوماً على الأسبانية باعتبارها اللغة الرسمية للدولة ، وذلك في إطار حدود واقعية ومنصفة وعادلة .

(ب) وينبغي في جميع الأحوال أن يتم أولا تدريس اللغة الأم الموروثة من الأسرة والمجتمع المحيط ، حتى يتوفر للتلميذ الادراك الكافي والدقيق والواسع لها قبل أية محاولة لتعليمه تعليما رسميا بلغة أخرى .

(ج) ويتعين تحديداً عدم الشروع في تدريس أية لغة أخرى رسمياً الا عندما يتم الوفاء بالشرط المذكور أعلاه ، وان كان يمكن أن تتخذ خطوات مبكرة لتعويد التلميذ على اللغة الأخرى التي سوف يتلقى بها تعليمه أيضا .

١٠٨ - وبهذه الطريقة فقط تتوفر للتلميذ فرصة حقيقية لكي يتعلم كلا من اللغتين - لغته الأم واللغة المكتسبة - على مستوى عالٍ يفي باستعمالهما على الوجه الصحيح واجادتهما وظيفياً .

١٠٩ - أما السياسة المتعمدة القاضية بارتكاز القومية الغواتيمالية على ثقافتين ولغتين ، واحدة أصلية والأخرى أسبانية ، فينبغي تطبيقها على جميع أبناء غواتيمالا لا على السكان الأصليين وحدهم ، كما يبدو من التشريع النافذ رسميا الآن .

١١٠ - وهكذا ، وكما يُتوقع من الأشخاص الأصليين أن يعودّوا أنفسهم على أن يألفوا اللغة الأسبانية والثقافة الأسبانية ، ينبغي كذلك للأشخاص غير الأصليين أن يعتادوا على اللغة والثقافة الأصليتين اللتين تسودان في اقليمهم من غواتيمالا . والهدف من ذلك هو أن يكون كل فرد ثنائي اللغة ، يجمع بين الاسبانية وعلى الأقل واحدة من اللغات الأصلية الأكثر أهمية ، وأن يكون ثنائي الثقافة بمعنى أن يألف كلا من الثقافتين الأسبانية والأصلية في غواتيمالا .

١١١ - ومن المرغوب أن يحترم كل من القطاعين أيضا ، الأصلي وغير الأصلي ، الحق في الاختلاف الذي تتمتع به شتى قطاعات المجتمع في غواتيمالا الذي يقر بأنه مجتمع متعدد الاثنيات والثقافات ، واللغات .

١١٢ - ولذلك ، ينبغي تطوير البرامج والمواد التعليمية ، وتزويد الأطفال بتهيئة أفضل للحياة في هذا المجتمع المعقد على أساس من تعدد المبادىء ، واستئصال التصورات الخاطئة ، والأفكار المشوهة أو الزائفة ، والمقررات المسبقة الراسخة لدى جماعة تجاه جماعة أخرى . ومن الضروري لتحقيق هذه الغاية ، ازالة التمركز العدواني حوال الذات الاثنية في تفسير التاريخ وتشجيع قيام علاقات أوسع بين الجماعات الثقافية واللغوية والاثنية الموجودة . كما ينبغي اتخاذ خطوات لتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات واللغات والاثنيات ، والتسامح ، والصداقة ، وفي الوقت نفسه تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع الأطراف واحترام الحقوق التاريخية والمحددة للسكان الأصليين والمجتمعات الأصلية .

١١٣ - وينبغي تفسير المادة ٧٦ من الدستور على أنها تعني أن التعليم الثنائي اللغة مفضل دائما عندما تكون هناك نسبة كبيرة من أطفال المدارس الأصليين في منطقة بعينها (المنطقة اللغوية المايانية) وأن التعليم لأطفال المدارس الأصليين ينبغي أن يكون ثنائي اللغة وثنائي الثقافة ، وفقا أيضاً لأحكام الدستور المشار اليها أعلاه (المواد ٥٨ و٦٦ و٧٣ و١٤٣) .

١١٤ - واذا ما تقرر في حالات أخرى حق اختيار أن يكون التعليم في مدرسة المجتمع إما بلغة مايانية الأصل أو بالأسبانية ، فينبغي في ذات الوقت أن يترسخ الالتزام بالآتي:

(أ) اخطار المجتمعات بشكل كامل وواضح بالنتائج المتوقعة للعزل اللغوي بهجر اللغة الرسمية ، أي الشك في أن تقبل الدولة ذلك وفقد عنصر هام من عناصر الهوية على التوالي .

(ب) ايجاد ظروف وآليات ملائمة لضمان أصالة أي قرار قد يتخذ مهما يكن ولضمان حرية العمل دون عنف ولا ضغط ولا مضايقة ولا ادانة ، أو حوافز أو جوائز أو تعويضات صريحة أو ضمنية من أي نوع ، حيث أنها ستكون جميعا غير قانونية وزائفة .

١١٥ - ومن المرغوب استعمال مصطلحات دقيقة في طريقة وصفها للظواهر التي تشير اليها ، وبناء على ذلك:

(أ) ينبغي استخدام المصطلح "المتحدث بالمايانية" أو "المتحدث باللغة (اللغات) المايانية" للشخص الذي يتحدث لغة أو أكثر ذات أصل مايانى عندما لا يكون من المرغوب فيه الاشارة بالتحديد الى اللغة (اللغات) التي يتحدث بها ،

(ب) ينبغي استعمال المصطلح "متحدث بالمايانية ولا يعرف الأسبانية" للدلالة على غيبة المعرفة باللغة الأسبانية والتي تصفها تلك الكلمات بشكل ملائم جدا ،

(ج) يفضل استعمال المصطلح "اللغة المكتسبة" للاشارة الى أية لغة بخلاف اللغة الام التي تعلم الشخص أن يتحدث بها (ويقرأ ويكتب) ، بدلاً من التعبير "اللغة الثانية" ،

(د) وينبغي أن يستخدم المصطلح "أحادي اللغة" على وجه الحصر في الحالات التي يتبين فيها أن الشخص المعني يتحدث لغته الام فقط .

٤ ـ الثقافة

١١٦ ـ من الخطوات الايجابية في المجال الثقافي تعزيز أكاديمية اللغات المايانية بشكل أقوى وتشجيع اعادة تنظيم المعهد الوطني للسكان الاصليين والحلقة الدراسية للتكامل الاجتماعي كي يتمكن كل منها بالقيام بمهامه بشكل كامل في اطار الاحكام الدستورية الجديدة المتعلقة بالاعتراف بوجود المجتمعات الاصلية وحقوقها الاساسية في غواتيمالا واحترامها .

١١٧ ـ وفي ضوء المواد الدستورية المتصلة بالثقافة والمجتمعات الاصلية ، تبنت الدولة سياسة تعددية بشأن الامور الثقافية . وتقوم هذه السياسة على الاعتراف الكامل بوجود ثقافة منفصلة للسكان الاصليين والمجتمعات الاصلية في المجتمع الغواتيمالي ككل ، وتطبق وفقاً لقواعد السلوك التي تحترم الحقوق الاساسية لهؤلاء السكان والمجتمعات وتصميمهم الواضح والمستمر لما يقرب من ٥٠٠ سنة على الاحتفاظ بثقافتهم المنفصلة وتطويرها ونقلها للاجيال القادمة .

١١٨ ـ ومن الضروري أن توضع في الامور الثقافية اجراءات لمنع التصرف السلطوي غير الملائم أو الاعتداءات الهجومية أو العنف أو المضايقة أو القسر ، أو الحوافز المادية والجوائز والتعويضات لممارسة النفوذ ، لتشجيع أنواع معينة من السلوك أو الحث على اجراء تغييرات دينية أو ثقافية . إن استخدام أي وسيلة من تلك الوسائل يؤدي مباشرة الى ما يشبه الابادة العرقية .

١١٩ ـ ومن الضروري أن يدرك الناس الآثار المدمرة التي تعرض لها المجتمعات الاصلية من جراء تدخل غير مقبول من هذا النوع . ولهذا السبب ، ينبغي اتخاذ خطوات فورية لخلق ظروف تيسر انهاء الممارسات التي تنطوي على تدخل في التنظيم الداخلي وأشكال حيازة السكان الاصليين والمجتمعات الاصلية للأرض ، وينبغي اتخاذ سلسلة من التدابير الرامية بوضوح الى تمكين تلك المجموعات الانسانية عمليا من اتباع طريقة الحياة التي تختارها بحرية ، وفي الوقت نفسه ضمان استمرارها في العيش بشكل متناغم مع القطاعات الاخرى في المجتمع الغواتيمالي .

١٣٠ - ومن الممكن تحقيق الوحدة الوطنية بشكل أكمل وأعمق من خلال تنوع يحترم الفوارق بين الجماعات الموجودة التي تطالب بالحق في الحياة بطريقة مختلفة داخل المجتمع ككل . وستكون هذه الوحدة أصلب اذا تعمقت جذور تنوعها بشكل أكبر مما لو بذلت محاولات لتأسيسها على دعامة من التماثل الذي لا يتمشى مع المشاعر الأعمق للسكان .

١٣١ - وليس التنوع في حد ذاته انكارا للوحدة ، ولا يؤدي التماثل في حد ذاته بالضرورة الى الوحدة المطلوبة . فعلى العكس ، من الممكن أن يكون هناك ضعف في التماثل الذي ينتج بشكل مصطنع وأن تكون هناك قوة في التنوع المتناسق في اطار كلٍ متناغم اذا كان متعدد الوجوه ويحترم الطبيعة الخاصة بكل مكوّن من مكوناته . وفي هذا التنوع ، تشترك كل مجموعة بشكل أكمل ، طالما أنها سوف تفعل ذلك على أساس من أفكارها وقيمها ومعاييرها ، وليس باضاعة الجهود في استعمال وسائل التعبير الغريبة عنها .

١٣٢ - إن التعددية ، والادارة الذاتية ، والحكومة الذاتية ، والحكم الذاتي ، وتقرير المصير ، في إطار سياسة باطنية النمو ، سوف تنصف المطالبات والتطلعات الحالية للسكان الأصليين والمجتمعات الأصلية ، الذين تعرضوا لفترات طويلة جدا للتدخل والمعاملة السلطوية من الخارج .

١٣٣ - ولا يعني ذلك رعاية أو تشجيع الاختلاف أو الانفصال المصطنعين حيث لا مجال لهما . وإنما يعني ببساطة الاعتراف بالواقع المتنوع لمجتمعات الدولة التي يعيش فيها السكان الأصليون والمجتمعات الأصلية .

١٣٤ - ومن الأمور الأساسية عدم الوقوف في طريق استعادتهم الكاملة للوعي التاريخي بوجودهم وكرامتهم بوصفهم هذا ، أو اعاقتهم من توليهم لأقدارهم ، طبقا لتطلعاتهم . فينبغي أن تتاح لهم هذه الفرصة ، شأنهم شأن غيرهم من الناس ، وذلك اذا أرادت غواتيمالا أن تتجنب الاحتكاك والنزاع اللذين سينجمان حتما من الافتقار الى التفاهم ومن الظلم .

١٣٥ - ومن الضروري الاعتراف بتساوي الحقوق وضمانها لجميع الناس والمجتمعات الذين يتشكل منهم سكان البلد ، ونوع ودرجة الحكم الذاتي اللذين ينادي بهما كل منهم لنفسه .

٥ ـ الصحة والخدمات الطبية والادوية

١٣٦ ـ في ضوء الوضع الحالي ، لصحة السكان الاصليين والمجتمعات الاصلية ، ومراعاة للسياق الثقافي ـ الاجتماعي الذي تنفرد به كل مجموعة على حدة ، سيكون من الضروري:

(أ) اتخاذ ما يلزم من اجراءات ، بالتشاور مع المجتمعات الاصلية ، لتشجيع وضع تدابير صحية فعالة للسكان الاصليين ، وتناول الموضوع من خلال مزيج من الممارسات الطبية الاصلية التقليدية وممارسات الطب العصري ، ومن خلال التعاون بين الاطباء العلميين والتقليديين في اتصالهم المستمر ببعضهم البعض ، بغية تزويد هؤلاء السكان بالخدمات الصحية الاولية على النحو الكامل والمناسب بقدر الامكان ،

(ب) تطوير سبل الاتصالات الضرورية للوفاء بالاحتياجات الصحية في المناطق النائية ،

(ج) ايجاد خدمات صحية ملائمة في المناطق التي يعيش فيها السكان الاصليون ،

(د) ضمان تيسير الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية بشكل أكبر لهؤلاء السكان والمجتمعات ، وضمان الوفاء باحتياجاتهم على نحو أفضل ،

(هـ) تحسين الخدمات الطبية والصحية ذات الطبيعة التأهيلية والعلاجية والوقائية والبرامج المتصلة بالضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية ، وتكييفها مع احتياجات المجتمعات والجماعات ذات الصلة .

١٣٧ ـ وينبغي للسلطات المختصة أن تحدد بوضوح العوامل البيئية والثقافية ـ الاجتماعية التي تعرقل تزويد السكان الاصليين بالخدمات الاجتماعية والصحية الفعالة ، وأن تعمل على زيادة وعيها بالخصائص البيئية والثقافية ـ الاجتماعية التي تساعد على نجاح تلك البرامج والخدمات كي تجعلها ذات فائدة .

١٣٨ ـ وفي هذا السياق يبدو من الضروري:

(أ) تكثيف الجهود فيما يتعلق بالتدريب الاولي والابتدائي وغيره من أنواع التدريب الاخرى للاشخاص الاصليين العاملين كموظفين مساعدين في مجالات الطب والتمريض والمجالات القريبة من الطب وفي اطار برامج متكاملة تصمم وتنفذ وتطبق بتشاور وتعاون ايجابيين مع المجتمعات الاصلية أو الجماعات ذات الصلة ،

(ب) تشجيع اشتراك المجتمعات الاصلية تشجيعا ايجابيا في ادارة الخدمات وتقديمها .

١٣٩ ـ ومن شأن تجديد الاعتراف بمزايا الطب والعقاقير التقليديين أن يساعدا على: (أ) رفع المستوى العام للصحة العامة ، وفي نفس الوقت اعانة المجتمعات على احياء ثقافتها ، و(ب) تحسين نوعية وتوفر الخدمات الطبية وتشجيع استخدام الادوية التي أثبتت قيمتها على مدى قرون من الاستعمال .

١٣٠ - وينبغي إيلاء انتباه خاص إلى العثور على أفضل طريقة لاستخدام الطب التقليدي وأولئك الذين يمارسونه . وينبغي دراسة الممارسات الطبية والأدوية الأصليتين لتحديد الجوانب النافعة الايجابية التي يمكن ربطها بالجوانب النافعة والايجابية للخدمات والأدوية العصريتين .

١٣١ - وبخصوص هذه النقطة الأخيرة ، يتعين توفير الدعم والتشجيع لنشر لوائح منتجات العلاج بالنباتات ، وهي الآن في شكل مسودة ، وقد أعطيت نسخة منها للمستشار أثناء زيارته . ويتعلق هذا النص بالمنتجات التي يجري إعدادها من النباتات التي لها مفعول علاجي في الشكل وفي الاستعمال (منتجات العلاج بالنباتات) . وهي تتطلب دراسة لعلميّ السمّيات والنباتات ، والتحليل العضوي الحسي والتحليل الميكروبيولوجي لأغراض الصحة العامة ، ومراقبة التطابق والنقاء والنوعية (التقييم والتحقق والاشراف) وتسجيل تلك المنتجات .

١٣٢ - ويتعين صدور تراخيص للمعامل التي تنتج هذه المنتجات ولمنافذ البيع بالتجزئة ، مع خضوعها لرقابة الصحة العامة فيما يتعلق بتجهيزاتها وعملياتها في التخزين والتعبئة والتصنيع و/أو بيع شتى المنتجات المتعلقة بها بالتجزئة - وهذا بند موجود في مشروع اللائحة .

٦ - اقتراحات قدمها المشتركون في جلسات العمل التي عقدت مع المستشار

١٣٣ - بعد إرسال هذه المقترحات إلى المركز لعناية الأمين العام الأمم المتحدة ، أحيل تقرير المستشار إلى حكومة غواتيمالا ، مع اقتراح بتشكيل أفرقة عاملة تعنى بشؤون السكان الأصليين في كل وزارة ممثلة في مجلس الوزراء للإسهام في تحقيق وتخطيط وبرمجة وتقييم وتنفيذ شتى الأعمال الحكومية التي قد تؤثر في المجتمعات الأصلية في البلد . وينبغي أن تكون الأفرقة العاملة هذه متعددة التخصصات وأن تشتمل على ممثلين حقيقيين وصادقين يوثق فيهم من السكان الأصليين حتى يستطيع هؤلاء الممثلون الاسهام في تلك الجهود بمعارفهم وحكمتهم القديمة جدا .

١٣٤ - وينبغي إضافة أن المجتمعات الأصلية ذاتها سوف تختار بحرية هؤلاء الممثلين الأصليين طبقا لاجراءاتها ومعاييرها الخاصة ، وأنه سوف تتوفر للممثلين سلطة مساوية على الأقل لسلطات غيرهم من أعضاء الأفرقة العاملة ، في المبادرة والمناقشة واتخاذ القرارات مع إمكانيات واسعة لاستشارة مجتمعاتهم في مستوياتها الأساسية ، متى رأوا ذلك ضرورياً أو مفيدا .

١٣٥ - كذلك طلبت المقترحات المذكورة من منظمة الصحة العالمية:

(أ) المساعدة في إقامة فرع دولي لمصرف الوشائق ينشأ في المديرية العامة للصحة التابعة لوزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية ، حول موضوع الطب والدواء التقليديين ، وذلك بالاسهام بمنشوراتها ووشائقها وغير ذلك مما قد يكون متاحا لديها بشأن هذا الموضوع ،

(ب) ترتيب زيارة إلى غواتيمالا يقوم بها خبير من منظمة الصحة العالمية في الطب والدواء التقليديين ، لتقديم المعلومات المتعلقة بالمنظمة في ذلك المجال والدعاية لاعمالها .

١٣٦ - كذلك طلبت تلك المقترحات المساعدة من مركز حقوق الإنسان ، في إطار الخدمات الاستشارية ، في:

(أ) تنظيم حلقة دراسية دولية ذات مجال اقليمي لأمريكا اللاتينية حول موضوع "استعمال الطب والدواء التقليديين في سياق تقديم الخدمات الصحية الأولية" ، مع اشتراك خبراء من السكان الأصليين وغير الأصليين من الاقليم وحضور خبراء من أماكن أخرى في العالم ، ويجري عمل الترتيبات اللازمة لتوفير وشائق تحتوي على معلومات عملية قائمة على أساس التجربة الفعلية لموضوع الحلقة الدراسية . ويمكن في هذا الصدد التماس تعاون منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ،

(ب) عقد حلقة دراسية بشأن "الوضع الراهن والمستقبلي لأكاديمية اللغات المايانية في غواتيمالا" وإحالة الطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية ، اللتين خوطبتا في هذا الشأن كذلك ، بأمل أن تتمكنا من اتخاذ إجراء في هذا الصدد في إطار التعاون فيما بين الوكالات ،

(ج) تنظيم برامج للزمالة وتبادل الخبرات والدورات التدريبية والبرامج الاستشارية حول الحقوق الأساسية للسكان الأصليين والمجتمعات الأصلية ،

(د) اقامة مصرف للوشائق في وزارة التنمية الريفية والحضرية حول موضوع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين والمجتمعات الأصلية ، من خلال الإسهام بالوشائق التي نشرتها الأمم المتحدة وغيرها من الوشائق ذات الصلة المتاحة للأمين العام .

٧ - الأفكار النهائية للمستشار حول المجتمعات الأصلية

١٣٧ - عانت الشعوب والمجتمعات الأصلية في الأمريكيتين ، بما في ذلك في غواتيمالا ، من حروب العدوان وانتهت إلى وضع المجتمعات المنسحقة للغاية نتيجة للهيمنة والتمييز والاستغلال والظلم والقمع لما يقرب من ٥٠٠ سنة .

١٣٨ - وبعد قرون من هذه المعاملة السيئة والتمييز والتعصب الثقافي - الاجتماعي والخضوع والمناورات السياسية ، تتوفر الآن في غواتيمالا ، وفي ضوء الأحكام الدستورية

الجديدة ، إمكانية قيام السلطات العامة وشتى جماعات السلطة الموجودة في البلد بتبني سياسات تقوم على الاحترام والعدل والانصاف نحو تلك الشعوب والمجتمعات .

١٣٩ - ويرى المستشار أن الاعمال الإيجابية التي تجري محاولة القيام بها أو التي تتم حاليا في غواتيمالا ، لا سيما فيما يتعلق بالتعليم واللغات المايانية والصحة ، وكذلك مقترحات المشتركين التي تمت دراستها للتو في هذا التقرير ، والمقترحات والتوصيات المطروحة في التقرير نفسه في محاولة لتمشي هذه الاعمال مع المبادئ والمعايير السائدة دوليا في المناطق المحددة والدقيقة الموكولة لفحص الخبير الاستشاري أثناء الزيارة ، سوف تفضي الى المساعدة على خلق جو مؤات لتحسين مراعاة حقوق الإنسان للسكان الأصليين والاعتراف نوعاً ما بالحقوق التاريخية والمحددة للسكان الأصليين والمجتمعات الأصلية في غواتيمالا .

١٤٠ - وفي هذا الصدد ، لا تشكل هذه التدابير إلّا خطوات أولية فقط ، إلّا أنها مع ذلك خطوات هامة تستطيع عن طريقها السلطات وشتى جماعات السلطة داخل الدولة أن تتحرك بشكل أكثر اطراداً - مراعاة لأحكام الدستور - نحو سياسات التعددية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . وسوف يمكن حينئذ تقديم أشكال للتعددية السياسية أهم من مجرد تعددية الأحزاب السياسية .

١٤١ - ومع ذلك ، فإن هذه الخطوات الإيجابية المستندة الى أحكام الدستور أو التي خططتها الجمعية التأسيسية عام ١٩٨٥ ستكون قليلة النفع إذا استمرت في الوقت نفسه أنواع العنف التي تهدد حياة الناس ، وسلامة أجسادهم وتعرض الكثير من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى للخطر في المناطق التي يشغلها هؤلاء السكان وتلك المجتمعات بشكل تقليدي . ومما يزيد الطين بلة أن يقترن ذلك باستقدام أنماط التنظيم والسلوك القائمة على معايير أجنبية من الخارج ، الأمر الذي يفسد أنماط العمل والتنظيم الداخلي المتولد تاريخياً في تلك الشعوب والمجتمعات . ففي ذلك انكار لحقهم في أسلوب حياتهم ، وحقهم في علاقتهم الخاصة بالأرض الأم وبأراضي أسلافهم وطرقهم التقليدية في الحيازة المشتركة للأرض . وسوف يتعارض ذلك تماماً مع المعايير والمبادئ المطروحة في الدستور ولن يكون في الإمكان التوفيق بينها وبين احترام حق "المجتمعات في هويتها الثقافية بما يتفق مع قيمها ولغاتها وعاداتها" ، كما هو مقرر في المادة ٥٨ ، أو مع الاعتراف والاحترام والحماية الممنوحة ، ضمن جملة أمور ، "لأشكال حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم وأشكال التنظيم الاجتماعي ..." كما هو مقرر في المادة ٦٦ .

١٤٢ - وركز المستشار ، كعنصر أساسي لا بديل له ، على أنه ينبغي أن يكون هناك اشتراك مباشر وكامل من جانب ممثلين أصلاء وحقيقيين ، يختارهم السكان الأصليون

والمجتمعات الأصلية اختياراً حراً طبقا لمعاييرهم واجراءاتهم ، في كل شيء يؤثر في مصيرهم بما في ذلك بطبيعة الحال الأعمال المقترحة في الفقرات الثلاث التالية .

١٤٣ - وعليه يتحتم السعي جديا وبتصميم الى إيجاد سبل للتغلب على العقبات القائمة وخلق الظروف المطلوبة لضمان حياة أفراد تلك الشعوب والمجتمعات وضمان سلامتهم الجسدية وغيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية لأعضائها ، وتأكيد احترام هويتهم الاثنية وعاداتهم وتقاليدهم وطرق حياتهم وتنظيمهم الاجتماعي الداخلي ، كما ينادي بذلك الدستور .

١٤٤ - وفوق كل شيء ، فمن اللازم والملح على السواء أن تقوم السلطات العامة الحالية وجميع القطاعات السياسية والاجتماعية الموجودة حاليا في البلد بمعالجة مهمة ملحة وحيوية هي خلق جو مؤات وضمان الاتفاقات والترتيبات الضرورية لإنهاء حملة القمع الصريح التي شنتها لعدد من السنوات شتى جماعات السلطة ، الرسمية منها وغير الرسمية على السواء ، ضد هؤلاء السكان الأصليين والمجتمعات الأصلية وعليها أن تضاعف جهودها لإرساء دعائم التغيير في المجتمع عموما بما يفضي الى تيسير وتشجيع القضاء على ظواهر التمييز العام والاستغلال الاقتصادي والقمع الاثني ، التي ابتليت بها ، في غواتيمالا وفي غيرها من البلدان تلك الشعوب والمجتمعات والأشخاص لعدة قرون .

١٤٥ - ويحتاج الأمر ، على العكس ، إلى سياسات تؤيد الادارة الذاتية والتنمية الاثنية والحكم الذاتي (تقرير المصير الداخلي) لدى هذه الشعوب والمجتمعات ، وتبادل احترام التعددية في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

١٤٦ - وبهذه الطريقة فقط تلتئم التدابير التي نظرت في هذا التقرير ، وإن كانت مجرد خطوات أولية ، التئاما كاملاً في الاطار الذي حددته وبرمجته الجمعية التأسيسية الوطنية عام ١٩٨٥ والمبادئ والمعايير السائدة دوليا بشأن تلك المواضيع ، مما يكسبها أهمية حقيقية .

١٤٧ - ولا شك في أن المجتمع الدولي على استعداد للتعاون وبذل المساعدة ، حال طلبها ، لاطلاق أنشطة ذات أهمية حيوية لمستقبل السكان الأصليين والمجتمعات الأصلية في غواتيمالا ، بطرح مقترحات ومبادرات عملية وبالتعاون مع السلطات في غواتيمالا لتحقيق تلك الغاية .

سادسا - اللجنة الاستشارية المعنية بشؤون حقوق الإنسان لدى مكتب الرئيس

١٤٨ - ظل المستشارون الدوليون الموفدون من مركز حقوق الإنسان على اتصال باللجنة وأشاروا عليها في أمور محددة مثل "حالات الاختفاء القسري أو اللاإرادي" أو "المجتمعات الأصلية" ، أما الاستنتاجات والتوصيات ، التي قدموها في تقاريرهم والتي استنسخت في هذه الوثيقة ، فقد اندرجت تحت الجهاز الحكومي الذي حقق أعظم فائدة من خدمات هؤلاء المستشارين ، وان أحيل مع ذلك في مواضع محددة إلى اللجنة الاستشارية لدى مكتب الرئيس .

١٤٩ - كما تتعين الاشارة إلى أنه قد تم تزويد اللجنة الاستشارية بالكتب والوثائق لإنشاء مكتبة مرجعية أساسية لحقوق الإنسان .

سابعا - وزارة الخارجية

ألف - الزمالات الدراسية

١٥٠ - أثناء الدورة الخامسة والأربعين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، منح موظفان من وزارة الخارجية ، مسؤولان عن شؤون حقوق الإنسان ، زمالتين لتمكينهما من الاعتياد على أعمال الهيئات الرئيسية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وآليات الحماية . كما أتيحت الفرصة للمسؤولين الغواتيماليين ، الآنسة آراسيلي فيفونشال ، والسيد خوان كارلوس كويستاس غالفيز ، لدراسة العمل في مركز حقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان وشتى المنظمات الدولية (منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، الخ .) . وكان الهدف الرئيسي من هاتين الزمالتين هو تدريب موظفي الوزارة ومنحهما معرفة أفضل للأعمال التي تجري على المستوى الدولي ، حتى يمكن ضمان تعاون أفضل بين المركز والسلطات في غواتيمالا .

باء - إمداد الكتب

١٥١ - كما تم إمداد الوزارة بكتب ووثائق لاقامة مكتبة مرجعية أساسية لحقوق الإنسان .

ثامنا - دورات تدريبية لحقوق الإنسان بموجب برنامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية

١٥٢ - بموجب برنامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية ، عقدت دورتان تدريبيتان وطنيتان لحقوق الإنسان . وعنيت الدورتان بالقضاة ، والمستشارين ، والموظفين الحكوميين ، ومسؤولي الشرطة ، وضباط القوات المسلحة ، وأعضاء البرلمان ، والمدرسين ، ومسؤولين من مكتب وكيل النائب العام لحقوق الإنسان ، وأعضاء لجنة حقوق الإنسان التابعة للكونغرس ، وأعضاء من اللجنة الاستشارية المعنية بشؤون حقوق الإنسان لدى مكتب الرئيس ، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية . وعقدت الدورة الأولى في غواتيمالا سيتي من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ واشترك فيها حوالي ٦٠ شخصاً . وعقدت الدورة الثانية ، التي كانت متابعة للأولى ، في مدينة انتيغوا من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩ بنفس المشتركين .

١٥٣ - واشتملت الدورة الثانية على أربعة مواضيع رئيسية دارت حولها جميع أنشطة الدورة وكان الهدف منها نشر الوعي بحقوق الإنسان وتدريسها في المجالات الآتية:

(أ) في مستويات التعليم الأولي والثانوي والجامعي ، ومن خلال وسائط الاتصال الاجتماعية ؛

(ب) لضباط القوات المسلحة ، بالتركيز على العلاقة بين القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ؛

(ج) لمسؤولي الشرطة وموظفي السجون ؛

(د) للقضاة المسؤولين عن إقامة العدالة ، بالتركيز على تطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية في القانون الداخلي لغواتيمالا .

١٥٤ - ومن بين الخبراء والمتخصصين الدوليين في حقوق الإنسان: السيد هيكتور غروس اسبيل رئيس محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وخبير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشأن غواتيمالا ؛ والسيد ادواردو خيمينيز دي اريشاغا ، رئيس سابق لمحكمة العدل الدولية في لاهاي ؛ والسيد مانويل نونيز بيدرازا ، مسؤول أعلى لأمن الدولة في الشرطة الاسبانية ؛ والسيد جان - بيير بيفيل ، ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والسيد ماركو انطونيو ساغاستوم غيميل ، مستشار في طرق التدريس .

١٥٥ - وكان كل موضوع من المواضيع المذكورة أعلاه يشكل موضوع مناقشة في الموائد المستديرة التي تألفت كل منها من كبار شاغلي المناصب في الهيئة القضائية والهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية في غواتيمالا ، فضلا عن شخصيات من العالم الجامعي ومؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان . ودارت هناك المناقشة حول ما ينبغي عمله في كل مجال من المجالات المعنية وما ينبغي عمله في غواتيمالا .

١٥٦ - وانقسم المشتركون إلى أفرقة متعددة التخصصات باشرت العمل في كل موضوع من مواضيع الدورة وجهزت استنتاجات وتوصيات لسلطات غواتيمالا يمكن أن تصلح قواعد لعمل منسق يتجه الى نشر الوعي بحقوق الإنسان وتدريسها . ويرد أدناه بعض التوصيات التي أصدرتها شتى الأفرقة .

الفريق الأول - نشر الوعي بحقوق الإنسان وتدريسها في مستويات التعليم الأولي والثانوي والجامعي وعن طريق وسائط الاتصالات الاجتماعية

(أ) يتعين إنشاء لجنة وطنية ، ينسقها وكيل النائب العام لحقوق الإنسان ، تقوم بجمع ممثلي شتى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المهتمة بتشجيع حقوق الإنسان ،

(ب) ينبغي لوزارة التعليم العام عقد دورات دراسية والقيام بالأنشطة التعليمية الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان وطرق تدريسها على شتى المستويات وباللغات المختلفة للنظام التعليمي الوطني ،

(ج) يتعين عدم اغفال أن التعليم غير الرسمي ، هو أيضا وسيلة لنقل القيم والمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان ، في أية سياسة تتعلق بتشجيع حقوق الإنسان ،

(د) يتعين نشر المعرفة المتعلقة بحقوق الإنسان على شتى الجماعات الاثنية بلغاتها ،

(هـ) ينبغي أن يطلب من الجامعات إدراج موضوع حقوق الإنسان وآثارها في مناهج الدراسة بالنسبة لشتى المقررات التعليمية المهنية ،

(و) ينبغي لوزارة الدفاع الوطني إنشاء آلية لنشر الوعي بحقوق الإنسان في نطاق ولايتها ،

(ز) يتعين عمل مناهج تدريبية حول حقوق الإنسان في مراكز التدريب العسكري ،

(ح) ينبغي إنشاء مركز لوثائق حقوق الإنسان داخل مكتب وكيل النائب العام لحقوق الإنسان ؛ على أن يحتوي على جميع النشرات والوثائق التي يقدمها مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بموجب برنامج التعاون التقني . ويفتح هذا المركز للجمهور ويعمل بمثابة مكتبة إيداع لمنشورات الأمم المتحدة الأخرى . ومن الأفضل أن يكون هذا المركز في وسط المدينة ،

(ي) ينبغي أن تكون هناك برامج لتدريب أخصائيي الاتصال الاجتماعيين والصحفيين من أجل النهوض بتدريس حقوق الإنسان والتقنيات المخصصة لذلك ،

(ك) ينبغي لحكومة غواتيمالا تحرير ونشر وتوزيع أوراق الحلقة الدراسية واستنتاجاتها وتوصياتها . وينبغي لمستشار الأمم المتحدة المحلي ، السيد ساغاستوم غيميل ، أن يكون مسؤولا عن تحرير وتنسيق المنشورات المذكورة .

الفريق الثاني ـ نشر الوعي بحقوق الإنسان وتدريسها لموظفي الشرطة

(أ) ينبغي إنشاء لجنة في وزارة الداخلية تمثل جميع الادارات المختصة ، ويكون هدفها الرئيسي تنسيق الأعمال لنشر الوعي بحقوق الإنسان وتدريسها لأعضاء قوات الشرطة وموظفي السجون ،

(ب) ينبغي طبع كتيّب حول الصكوك القانونية الوطنية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان ، وتوزيعه على جميع موظفي الشرطة والسجون . وينبغي أن يحتوي بالذات على مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ، اللتين اعتمدتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة ،

(ج) ينبغي إعداد ونشر وتوزيع كتيّب بسيط حول القواعد الأساسية لسلوك رجال الشرطة وموظفي السجون ،

(د) يتعين إنشاء بعض أنواع الحوافز لرجال الشرطة وموظفي السجون الذين يتعاونون في نشر الوعي بحقوق الإنسان وتدريسها ، أو الذين يتميزون في الدفاع عن حقوق الإنسان ،

(هـ) يتعين تنسيق أنشطة وزارة الداخلية ومحكمة العدل العليا ووزارة الدفاع ووكيل النائب العام لحقوق الإنسان بغية وضع معايير لتدريس حقوق الإنسان لموظفي الشرطة والسجون ،

(و) ينبغي الاستفادة من معلومات وتجارب الأشخاص الذين حضروا الدورة التدريبية الثانية لحقوق الإنسان .

الفريق الثالث ـ ادماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان
في القانون الداخلي لغواتيمالا

(أ) ينبغي جمع المعاهدات والاتفاقيات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي وافقت عليها غواتيمالا وصدقت عليها ، وتوزيعها على هيئات الدولة وموظفي الهيئة القضائية والكليات المهنية والجامعات والمكتبات في سائر أنحاء البلد ،

(ب) ينبغي رفع التحفظ على المادة ٨٠ من اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه والصادرة من منظمة البلدان الامريكية ، حيث أنه عدم رفع هذا التحفظ يبطل أهداف الاتفاقية ،

(ج) ينبغي التصديق فوراً على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به ، إذ أن محتوياتهما مندرجة بالفعل في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ، وغواتيمالا دولة طرف فيها ،

(د) ينبغي للجنة حقوق الإنسان التابعة للكونغرس دراسة جميع المعاهدات والاتفاقيات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم تشترك فيها غواتيمالا كطرف بعد ، بغية التصديق عليها ودمجها وتطبيقها في القانون الداخلي لغواتيمالا ،

(هـ) ينبغي للجنة حقوق الإنسان التابعة للكونغرس أن تستكشف أو تحدد آلية للتنسيق مع اللجان القائمة الأخرى بشأن الموضوع ، وذلك بإنشاء ادارة مسؤولة عن تعميم تقارير بشكل محدد حول الانتهاكات والأعمال التي تقوم بها كل لجنة حتى يظل الجمهور العام والمجتمع الدولي على علم بها . وعلى سبيل المثال ، ينبغي أن تحدد بوضوح شتى مهام مكتب وكيل النائب العام ، ومكتب اللجنة التابعة للكونغرس - ومهمتها هي التشريع ، ومكتب اللجنة الاستشارية لشؤون حقوق الإنسان لدى مكتب الرئيس - ومهمتها استشارية بحتة .

الفريق الرابع - نشر الوعي بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وتدريسهما لضباط القوات المسلحة

ينبغي تنفيذ برنامج لتدريس ونشر وممارسة القانون الدولي ، وحقوق الانسان ، والقانون الانساني الدولي لأعضاء القوات المسلحة على جميع المستويات .

- - - - -